المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990

م.د. مصعب عطية ذنون الزبيدي
كلية التربية الأساسية ـ جامعة سومر
العراق
البريد الالكتروني: mussabateya@gmail.com

الملخص
موريتانيا دولة عربية إفريقية تقع في شمال غرب إفريقيا ، وعلى شاطئ المحيط الأطلسي ، لم تكن أسعد حظاً من جيرانها من الدول الإفريقية ، إذ كان نصيبها الاستعمار من فرنسا ، لتعاني تلك الدولة الناشئة أوضاعاً مترديةً على كافة الأصعدة . في عام 1958 أُعلن عن قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية وأصبح المختار ولد داده رئيساً للوزراء ، وعلى الرغم من ذلك الاعلان إلا أن البلاد لم تحصل على الاستقلال الفعلي إلا في 28 تشرين الثاني 1960 تحت رئاسة المختار ولد داده، وخلال الحقبة التي حكم فيها المختار لم تنعم البلاد بالاستقرار السياسي، إذ شهدت أوضاعاً مترديةً مصحوبة بتعدد المحاولات الانقلابية وتدخل العسكر في السياسية، لذلك جاء عنوان البحث بـ "دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى عام 1990"، أما من ناحية الاسلوب فقد ركزتُ على المنهج التاريخي التحليلي للأحداث.
الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، الحياة السياسية، موريتانيا.

The Role of the Military in Political Life in Mauritania until 1990

Dr. Musab Attia Thanoun Al-Zubaidi
College of Basic Education - Sumer University - Iraq
Email: mussabateya@gmail.com

ABSTRACT
Mauritania is an Arab-African country located in northwest Africa and on the shore of the Atlantic Ocean. It was not luckier than its African neighbors, as its share of colonialism was from France, as this emerging country suffers from deteriorating conditions on all levels. In 1958, the establishment of the Islamic Republic of Mauritania was declared, and Mukhtar Ould Dada became prime minister, and despite that announcement, the country did not obtain actual independence until November 28, 1960 under the leadership of Mukhtar Ould Dada, and during the period in which the Mukhtar ruled, the country did not enjoy With political stability, as it witnessed deteriorating conditions accompanied by multiple coup attempts and military interference in politics, so the title of the research came as "The role of the military establishment in political life in Mauritania until 1990". As for the method, I focused on the historical and analytical method of events.
Keywords: military establishment, political life, Mauritania.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

المقدمـــــــــــة :

فيما يخص خطة الدراسة ، فقد اشتملت على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة ، سلط المطلب الأول الضوء على "نشأة القوات المسلحة الموريتانية" ، والتي في الحقيقة لم تكن موريتانيا تتمتع بجيش نظامي بل كان هناك اشبه ما يكون بقوات بدائية تفتقر إلى المؤهلات المطلوبة لإعداد جيش قوي ، وكل ما في الأمر أن هناك مجموعة من الوحدات البرية المزودة بالأسلحة الخفيفة ، وكان عددها محدود جداً ناهيك عن القيادة التي كانت تحت إشراف مباشر من بعض الضباط الفرنسيين التابعين للحكومة الموريتانية .

أما المطلب الثاني فقد حمل عنوان " العسكر وازمة الصحراء 1975- 1987"، إذ كان لدخول موريتانيا في هذه الحرب أسوء الأثر على أوضاعها العامة وعلاقتها العربية وسياستها الخارجية ، فأصبحت البلاد تعيش أزمة اقتصادية انعكست بشدة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، فهيأت للانقلاب العسكري الذي اطاح بنظام ولد داده في 10 تموز 1978 .

وحمل المطلب الثالث عنوان " دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الموريتاني" ، إذ شهدت البلاد قيام العديد من الانقلابات العسكرية ، أدى بعضها إلى تغير انظمة الحكم في البلاد ، إلا أن تلك الانقلابات لم تُسهم في إصلاح الوضع المتردي الذي كانت تعانيه موريتانيا .

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر المهمة يأتي في مقدمتها الكتب العربية ، نذكر منها كتاب (العنف السياسي في افريقيا الانقلابات في موريتانيا) لمؤلفه

إبراهيم محمد ، الذي أضفى معلومات مهمة عن الدراسة ، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية نذكر منها رسالة (المؤسسة العسكرية في موريتانيا ودورها في التحولات السياسية 1960-1991) للباحث الشيخ ولد محمد الأمين ، إذ تطرقت للموضوع بشكل دقيق .

وفي الختام آمل ان اكون قد وفقت بحمد الله في كتابة البحث وكلي استعداد بالأخذ بالملاحظات التي يمليها عليّ الاستاذ المساعد الدكتور عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي ، ومن الله التوفيق.

المطلب الاول : نشأة القوات المسلحة الموريتانية

ان المؤسسة العسكرية في كثير من النظم المنتقلة حديثاً الى (الديمقراطية) لاتزال تؤدي دوراً مؤثراً في الحياة السياسية لاسباب تتعلق بطبيعة هذه المؤسسات، وتعد موريتانيا من بين الدول التي ادت فيها هذه المؤسسة دوراً متحكماً وفاعلاً في الحياة السياسية .

ان علاقة الجيش والسلطة في البلدان العربية تأخذ واحدة من صورتين او كليهما ، فهي اما ان يكون (جيش السلطة) او (سلطة الجيش): [1]

1- جيش السلطة : عندما يكون الجيش مؤسسة ضمن مؤسسات الدولة ، ففي مثل هذه الحالة يكون الجيش جيشاً للسلطة ، لانه يصبح مؤسسة تحت استعمار السلطة والنخب الحاكمة ، وأداة النظام السياسي ويده الضاربة التي يستخدمها في
تحقيق اهدافه التي غالباً ما تكون الحفاظ على السلطة ، سواء بقمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء او في حالة التهديد الخارجي ، فيصبح الانفاق عليها بدون حساب استثماراً لقوتها لمصلحة الحاكم حال الطلب وهنا تكون السلطة قد استولت على الجيش فحولته الى اداة تحت امرتها.

2- سلطة الجيش :وهذه تكون عندما يخرج الجيش من سلطة الحاكم ويستلم هو زمام السلطة فتصبح نخبة سياسية فتتدهور علاقته بالمجتمع ليتحول من جيش الشعب الى جيش نخبة سياسية حاكمة، وهكذا يكون تحول الولاء من الولاء للوطن والدولة الى الولاء للنخبة السياسية التي تقوم بادارة السلطة مباشرة من خلال مجلس حكم

---

(1) عبد الاله بالقزيز، السياسة في الميزان بين الجيش والسلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص21-22.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

عسكري صريح او من وراء ستار عن طريق اختيار شخصية سياسية صورية في الواجهة لكن الامور بيد العسكر.

شهدت موريتانيا [1] منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين تطورات سريعة نحو الاستقلال وظهر ذلك من خلال تصاعد حركة النضال الوطني الموريتاني على صعيد الأوضاع السياسية وتطور عمل التنظيمات لتحديد الأهداف بشكل أعمق، مما دلل على نمو الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب الموريتاني، إذ إنها مرت بمرحلة انتقالية تمخض عنها ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية برئاسة المختار ولد داده [2] بعد أن حصلت على الاستقلال الذاتي في 28 تشرين الثاني 1958.[3]

شكلت المرحلة مابين 1958-1959 ، منعطفاً حاسماً في تحديد مستقبل الكيان الموريتاني، فقد عرفت هذه المرحلة العديد من الاحداث السياسية المهمة التي كان لها الدور في ميلاد الدولة الموريتانية المستقلة.

اصبحت موريتانيا بعد استفتاء أيلول عام 1958 دولة مستقلة ذاتياً، وفي 28 تشرين الثاني 1958 أعلنت موريتانيا نفسها باسم (الجمهورية الإسلامية الموريتانية)، وأعلن عن دستور للبلاد، وتمت المصادقة عليه من قبل الجمعية الوطنية الموريتانية في 22 آذار1959، اذ يعد هذا اول دستور وطني للبلاد، وكانت صياغته بإشراف المختار ولد داده، وجاء فيه أن الإسلام دين الدولة، وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد، وأن شعار الدولة هو(الشرف – الإخاء – المساواة)، والذي حدد أن نظام الحكم في البلاد نظاماً برلمانياً، ونص أن الوزير الأول مسؤول أمام الجمعية الوطنية التي باستطاعته حلها.

جرت أول انتخابات تشريعية في البلاد بعد حصولها على الاستقلال الذاتي في 17 أيار 1959، وفاز بها حزب التجمع بأغلبية ساحقة، وفي 23 حزيران 1959 تم اختيار المختار ولد داده وزيراً اول من قبل الجمعية الوطنية ومنحته حق التفاوض مع الفرنسيين من أجل الحصول على الاستقلال التام للبلاد. [4]

اما عن استقلال البلاد ، فمع بداية عام 1960 أصبحت المطالبة بالاستقلال مطلباً جماهيرياً في موريتانيا، فاجتمعت الجمعية الوطنية الموريتانية في آذار1960، وصوتت بالإجماع على طلب الاستقلال الكامل عن فرنسا،

()1 ظلت فرنسا تنظر الى موريتانيا على انها حلقة اتصال بين غرب افريقيا والجزائر وازدادت اهميتها بعد اتفاق فرنسا مع اسبانيا على تخطيط مناطق النفوذ ووضع المغرب تحت الحماية الفرنسية ، منذ عام 1903 اعتبرت فرنسا موريتانيا اقليماً عسكرياً يخضع للاحكام العرفية حتى عام 1920، ثم اصبحت موريتانيا تحت الانتداب الفرنسي من عام 1920 الى عام 1946 ، ثم اعتبرت اقليماً فرنسياً من عام 1946 الى عام 1958، ثم اصبحت موريتانيا ولاية فرنسية من عام 1958 الى عام 1959، وجمهورية اسلامية داخل نطاق الجامعة الفرنسية منذ عام 1959، ثم حصلت على استقلالها عام 1960. للمزيد ينظر:علي بدوي علي سالمان ، الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا (1903-1960)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة، 2003، ص216-217.

()2 صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960، ص198 .

()3 عمر يوسف مقلد ، موريتانيا الحديثة او العرب البيض في افريقيا السوداء ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت ، د.ت، ص201 ؛ مصطفى حمودي أحمد العزاوي، الأحزاب السياسية في موريتانيا 1947-1991 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2013، ص78.

(4) احمد الدين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص213.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

وخولت الوزير الاول المختار ولد داده حق التفاوض مع الفرنسيين، والذي سافر إلى باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية من أجل الحصول على الاستقلال.[1]

بدأت في باريس في 14 تشرين الاول عام 1960 المفاوضات الخاصة باستقلال موريتانيا ، ومثل الجانب الموريتاني المختار ولد داده ، اما الجانب الفرنسي فكان يمثله رئيس الحكومة الفرنسية انذاك ميشيل دوبريه (M - Debert) (1959-1962)، وقد توجت تلك المفاوضات باستقلال موريتانيا التام ، وكان ذلك يوم 19تشرين الاول عام 1960 ، وفي 28 تشرين الاول تم اعلان الاستقلال الموريتاني بمصادقة الجمعية الوطنية الموريتانية ، وعد ذلك اليوم اخر ايام الاحتلال الاجنبي الذي دام سبعة وخمسين عاماً ، واول يوم في تاريخ الجمهورية الموريتانية الاسلامية المستقلة

انتقلت حكومة موريتانيا الاسلامية برئاسة مختار ولد داده ، والذي كان عمره في ذلك الوقت 36 عاماً ، انتقلت من سانت لويس بالسنغال الى نواكشوط عاصمة موريتانيا ، وفي عام 1961 اصبحت موريتانيا عضواً في الامم المتحدة ، رغم معارضة المغرب التي لم تعترف بموريتانيا كدولة مستقلة الا في عام 1969. [2]

واجهت الدولة الموريتانية بعد حصولها على الاستقلال مشكلات عدّة، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتردي الذي تسبب فيه الاحتلال الفرنسي وانعدام البنى التحتية للبلاد، وشيوع أساليب إنتاجية متخلفة [3] ، واجهت البلاد عقبات كبيرة أهمها المطالب المغربية بضم الإقليم الموريتاني إليها وعدم الاعتراف بها كدولة مستقلة، وعلى الصعيد الداخلي كانت الساحة مليئة بالمتناقضات، فالنزعة القبلية والعشائرية، والصراعات العرقية والخلافات الشخصية كانت على أشدها.[4]

كانت البلاد أبان الاستقلال ليس لها جيش وطني سوى مجموعة من الوحدات البرية التي تكونت من وحدات جماله خفيفة تسمى (قوميات) مزودة بأسلحة خفيفة وعددها محدود جداً وكانت تحت قيادة ضباط فرنسيين تابعين للحكومة الموريتانية بعد الاستقلال ، ونظراً للمطالب المغربية بموريتانيا ومعارضتها للاستقلال فقد صدر المرسوم رقم(60/189) قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أيام أي في25 تشرين الثاني1960، والقاضي بتشكيل المؤسسة العسكرية ، إذ بدأ تشكيل الوحدات العسكرية من وحدة المظليين ووحدة الجمالة التي قامت فرنسا قبل ذلك بإعدادها ، سميت هذه القوات بـ(القوات المسلحة الموريتانية) والذي أشار الى تشكيلها دستور عام1961، إذ أصبح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الموريتانية، الذي يقوم بمهامه في توجيه وتحديد سياسة الدفاع الوطني، وكذلك صلاحيات التعيين في الوظائف العسكرية [5]، لتتشكل في معظمها من وحدات برية تتشابه في تشكيلها وعتادها بـ " القوميات" ، وقد قامت فرنسا بانشاء وحدات جديدة في الجيش الموريتاني المستحدث أهمها وحدة (المظليين) ، وكان التجنيد قاصراً على المواطنين، باستثناء قائد اركان الجيش والذي كان فرنسياً ، وكذلك رؤساء المكاتب العسكرية وذلك حتى عام 1964 ، حيث تم استبدالهم بضباط موريتانيين[6].

---

(1) عبد الباري عبد الرزاق النجم، جمهورية موريتانيا الإسلامية (دراسة في وضعية موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية، السياسية) ، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1966، ص168.

(2) يحي ابو زكريا، موريتانيا المسلمة بين الاسلام والتغريب، ناشري، د.م ، 2003، ص7 .

(3) عبد الوهاب الكيالي و كامل الزهيري، موسوعة السياسة، ج6، ط6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص428 .

(4) السيد ولد أباه واخرون ، المصدر السابق ، ص 102.

(5) مجموعة باحثين، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، تحرير: حمدي عبدالرحمن، منتدى العلاقات العربية والدولية ، الدوحة ، 2015، ص167.

(6) الموقع الالكتروني الرسمي للقوات المسلحة الوطنية الموريتانية / النشأة.
http:/ / WWW.armee.mr / index.php/2012-06-02-13-31 (15/1/2015)

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

كانت فرنسا ومنذ عام 1961 تقوم بتدريب عناصر الجيش الموريتاني بموافقة الحكومة الموريتانية وتسليمهم اليها بعد انتهاء التدريب لتتولى هذه الوحدات المهام الملقاة على عاتقها وهي حفظ الأمن والدفاع عن حدود الوطن، وكذلك تم في بداية عام 1962 إنشاء قيادة أركان القوات المسلحة الوطنية وتتكون هذه القوات من عدة فروع [1]، وهي الجيش الوطني الذي يتكون من القوات البرية والجوية والبحرية، ففي كانون الثاني 1962، بدأت القوات البرية بتشكيل وتدريب وحدات الاستطلاع، وحدات المشاة ، وحدات المظليين ، وحدات النقل ، وحدات الهندسة ، وحدات الجمالة ووحدات وسرايا الدرك ، وضمت هيئة الأركان عدد من المديريات ، المعتمدية ، والعتاد، والإرشاد والصحة ، والمدفعية ، والهندسة العسكرية.[2]

اما القوات الجوية فقد أنشئت بموجب المرسوم الصادر قي الأول من تشرين الأول 1962 بأسم التجمع الجوي للجمهورية الإسلامية الموريتانية، واستمر بهذا الاسم حتى عام 1986 عندما حملت أسم (مديرية الطيران)، أما القوات البحرية فقد تم إنشاء نواتها الأولى وفق القرار الصادر في 25 كانون الثاني 1966 بأسم الوحدة البحرية ومهمتها حماية السواحل وأخذت تتطور وتقوم القوات الفرنسية بتدريبها، وفي عام 1969 تم تعزيزها بزورقين لخفر السواحل ، وعهد في عام 1973 إلى احد ضباط القوات البحرية بقيادتها وتم الاستغناء عن الأجانب ، واستمرت الحكومة بتطويرها وتزويدها بالزوارق البحرية، وفي عام1975 تم تزويدها بثلاثة زوارق ثم زودت بأثنين في عام 1977 إلى أن تحول اسمها إلى (مديرية البحرية) عام 1979. [3]

اما الصنف الاخر من القوات المسلحة هو (الدرك الوطني) ، حيث تم استحداث هذا الصنف بموجب المادة الثانية من القانون 121/63 الصادر في 18 تموز 1962 كجزء مكمل للجيش الوطني بهدف ضمان الامن العام ، وحماية الممتلكات وحفظ النظام وتطبيق القانون،[4] وفي أيار1962 تم وضع حجر الأساس لأول مدرسة للدرك الوطني وكذلك اول مركز لتدريب الجيش الوطني. [5]

اما الصنف الثالث ، فقد تم انشائه بعد منتصف عام 1980 وسمي بـ (الحرس الوطني)، اذ يختلف الدرك الوطني الموريتاني، باعتباره جزءاً اصيلاً من القوات المسلحة ، عما يسمى (الحرس الوطني) والذي هو عبارة عن قوة مسلحة تابعة مباشرة لوزارة الداخلية بموجب نص المادة الاولى من الامر القانوني رقم 174/80 الصادر في 22تموز1980، والمكلف بمهام حفظ الامن والنظام بالتعاون مع الدرك والشرطة ، ويسهم كباقي القوات المسلحة في الدفاع عن الوطن ، وعليه تتميز مهامه بنوعين من المهام احداهما مجموعة مهام ابان السلم ، والثانية مجموعة مهام اثناء الازمات ، كما يكلف بمهام استخباراتية ، وينقسم الحرس الوطني الى قيادة اركان وثلاثة عشر تجمعاً جهوياً، اي في مختلف جهات الدولة ، وتجمع سرايا حفظ النظام والقتال ومركز تكوين الحرس الوطني ، واخيراً تجمع الجمالة. [6]

شهدت المؤسسة العسكرية الموريتانية تطورات وإصلاحات على مستوى البناء والأداء الوظيفي ، وفي مرحلة الستينيات والسبعينيات صدرت عدّة قوانين في هذا المجال وأهمها قانون(الاكتتاب) الصادر

1() المختار ولد داده، موريتانيا في مهب العواصف والامواج (مذكرات المختار ولد داده)، منشورات كارتلا، باريس، 2004، ص270.

(2) محمد عبدالله ولد محمد بوي، الدور السياسي للجيش الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة نواكشوط ، 2007، ص7.

3() المصدر نفسه ، ص12-15 .

(4) مجموعة باحثين ، المصدر السابق، ص 168.

5() المختار ولد داده ، المصدر السابق ، ص270.

(6) مجموعة باحثين ، المصدر السابق، ص 168.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

في29حزيران1962، وهو يعد الطريقة الوحيدة للدخول إلى الجيش في مراحل مختلفة، وكانت معايير اختيار الضباط الأوائل على أساس اجتماعي فيتم اختيار الضابط من العشائر ذات التأثير في الواقع الاجتماعي، فضلاً عن الرغبة الشخصية للمتقدم ، وكان أول المقبولين أو المكتتبين في الجيش الوطني هم أمبارك ولد مختار، وفياه ولد معيوف، ومولاي ولد بوخريص.[1]

اما بشأن المهام الرسمية الموكلة الى الجيش الوطني الموريتاني ، فيتضح تنوعها وخروجها عن النواحي العسكرية منذ بداية نشأة الدولة المعاصرة ، فمع نشأة الدولة كان لبعض وحدات الجيش الموريتاني حينها، وحدة الجمالة، مهام شرطية حيث كانت تقوم بدور مقاتل من الناحية العسكرية ، ودور الشرطي القضائي من الناحية الامنية المدنية ، اما وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن الجيش الموريتاني ، فانه يعدد مهامه في القيام بالدفاع عن السيادة الوطنية ، وحفظ النظام والامن ، والسهر على تطبيق القوانين والانظمة ، اضافة الى مهامه التقليدية ، اذ يسهم الجيش الموريتاني في جهود التنمية في ميدان الهندسة المدنية ، ويشارك في رقابة الاقتصاد البحري ، ويتدخل في العمل الانساني من خلال عمليات (الانقاذ والاخلاء الطبي) في حالة الكوارث الطبيعية.[2]

ومن ذلك كله ، ان القوات المسلحة الموريتانية تتسم بكونها قوات مستحدثة ابان نشأة الدولة المعاصرة ، ويلاحظ تداخل مهام القوات بين فروعها من حيث المهام العسكرية والامنية والمدنية منذ نشأتها وحسب القوانين والانظمة الصادرة.

المطلب الثاني: العسكر وازمة الصحراء 1975-1978

كان للنزاع حول الصحراء الغربية [3] ودخول موريتانيا هذه الحرب أسوء الأثر على أوضاعها العامة وعلاقتها العربية وسياستها الخارجية، ونتيجة للضغوط الداخلية (مقاومة الشعب الصحراوي) والخارجية (المغرب وموريتانيا الذين تساندهم فرنسا وأمريكيا) ، فضلاً عن (المسيرة الخضراء) التي قادها ملك المغرب الحسن

()1 محمد عبدالله ولد محمد بوي، المصدر السابق، ص20.

()2 مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص 169.

()3 الصحراء الغربية: تقع في الشمال الغربي لافريقيا ، يحدها شمالاً المغرب وغرباً المحيط الاطلسي وجنوباً موريتانيا وشرقاً الجزائر ، وتبلغ مساحتها (266) الف كيلومتر مربع ، ويبلغ طول ساحلها (1062) كيلومتر مربع، بينما حدودها البرية الى (2045) كيلومتر مربع ، منها مع موريتانيا (1570) ومع المغرب والجزائر(475) كيلومتر مربع ، وقد تم اقرار هذه الحدود في اطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية، بدأت أسبانيا باحتلالها منذ عام1884، وكانت خاضعة لسيادة المغرب وسلطتها المركزية ، وكانت تظم أربعة أقاليم استرد المغرب من اسبانيا طرفايه (1958) وسيدي افني (1969) وبقيت الساقية الحمراء و وادي الذهب وهما يشكلان الصحراء الغربية. للمزيد ينظر : عبد الامير عباس الحيالي، مشكلة الصحراء الغربية والامن القومي العربي ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد (25)، جامعة ديالى ، 2007، ص7، جاسم شعلان، = =مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الامن العربي (بحث في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة بابل ، المجلد(19) ، العدد(4)، جامعة بابل ، 2011 ، ص675.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

الثاني، [1] والتي ضمت ألاف الجماهير وعبورها الحدود الصحراوية في6 تشرين الثاني 1975. [2]

اضطرت اسبانيا إلى عقد اتفاقية مدريد في14تشرين الثاني 1975 التي قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا وبمصادقة الأمم المتحدة ، اذ عقدت الاتفاقية الثلاثية في العاصمة الاسبانية (مدريد) بين كُل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا وبموجبها تم تقسيم الصحراء الغربية ومنحت موريتانيا إقليم وادي الذهب والمغرب الساقية الحمراء على إن تنسحب اسبانيا منها أقصاها في 28 شباط 1976. [3]

رفضت الجزائر هذه الاتفاقية وأرسلت مذكرة إلى المنظمة الدولية بهذا الشأن، وعدّتها استبعاداً لها ومناهضة لمبدأ حق تقرير المصير، كما إن الجبهة الشعبية لتحرير البوليساريو[4]، رفضت تلك الاتفاقية أيضاً. [5]

وبسبب ذلك ، بدأت حرب الصحراء في اليوم الثاني من انسحاب اسبانيا عندما أعلنت جبهة البوليساريو عن كيانها السياسي في 27 شباط 1976 بأسم الجمهورية العربية الصحراوية [6]، وكان لموريتانيا أسبابها ودوافعها في

---

(1) الحسن الثاني : ولد سنة 1929 في الرباط ، تلقى تعليمه في مدرسة انشأها والدهُ الملك محمد الخامس ، بدأ الحسن الثاني نشاطه السياسي عام 1943عند حضورهُ اجتماع (الدار البيضاء) مع والده الملك محمد الخامس ورئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت ، ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) لمناقشة الاحوال الدولية العامة ، عند سفر والدهُ الى ايطاليا عام 1957 ، عهد الى الحسن الثاني ادارة الدولة ، في عام 1961 اصبح ولياً للعهد واصدر في نفس السنة القانون الاساسي وفي عام 1962 اعلن عن الدستور ، وقد تعرض الملك لمحاولتي اغتيال فاشلة عام 1971 و 1972 ، توفي عام 1999 . للمزيد ينظر : هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص32-79 .

() 2الحسن الثاني : ولد سنة 1929 في الرباط ، تلقى تعليمه في مدرسة انشأها والدهُ الملك محمد الخامس ، بدأ الحسن الثاني نشاطه السياسي عام 1943عند حضورهُ اجتماع (الدار البيضاء) مع والده الملك محمد الخامس ورئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت ، ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) لمناقشة الاحوال الدولية العامة ، عند سفر والدهُ الى ايطاليا عام 1957 ، عهد الى الحسن الثاني ادارة الدولة ، في عام 1961 اصبح ولياً للعهد واصدر في نفس السنة القانون الاساسي وفي عام 1962 اعلن عن الدستور ، وقد تعرض الملك لمحاولتي اغتيال فاشلة عام 1971 و 1972 ، توفي عام 1999 . للمزيد ينظر : هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص32-79 .

()3 للمزيد ينظر : طه عبد الرزاق طه الدباغ الايوبي ، مشكلة الصحراء الغربية1975- 1998 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الأدب، جامعة الموصل، 2005، ص113 .

()4 البوليساريو: هي جبهة ظهرت في 10 أيار 1973، في موريتانيا ، جناحها العسكري هو (جيش التحرير الشعبي الصحراوي)، وتأسست من مجموعة من الشباب الصحراويين يتزعمهم أحد الطلاب الجامعيين يدعى (مصطفى سعيد ويلقب بالوالي)، والذي اغتيل في 10 حزيران1976 خلال الهجوم الذي شنته الجبهة على العاصمة الموريتانية نواكشوط ، وأنتخب (الوالي) بوصفه أول أمين عام للجبهة في مؤتمرها الأول عام 1973 كما أنتخب المكتب السياسي للجبهة والمكون من (21)عضواً وانتخبت اللجنة التنفيذية المكونة من (4) أعضاء مدنيين وعسكري واحد لتنفيذ قرارات المؤتمر العام، وتسمى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) . للمزيد ينظر: طه عبدالرزاق طه الدباغ الأيوبي ، المصدر السابق ، ص103؛ عبدالله هدية، قضايا سياسية عربية معاصرة، مكتبة أم القرى، الكويت، 1984، ص179.

()5 السالكة المحجوب عبد الفتاح واخرون ، مقترح تقرير المصير ومستقبل النزاع في الصحراء الغربية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي ، الجزائر ، 2016، ص26.

()6 احمد ماجد عبد الرزاق ، اتفاقية مدريد الثلاثية 14تشرين الثاني 1975 وموقف اطراف النزاع على الصحراء الغربية منها ، مجلة ديالى للعلوم الانسانية ، العدد(38)، جامعة ديالى ، 2009، ص8.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

دخول هذه الحرب ولاسيما الاجتماعية منها ، ووجود روابط قوية بين السكان في العادات والتقاليد نتيجةً للامتداد القبلي بين موريتانيا والصحراء الغربية ، فضلاً عن عوامل إقتصادية ناتجة عن ظروف الجفاف وتدهور الزراعة والثروة الحيوانية التي انعكست على الإقتصاد الموريتاني، مما جعل الحكومة تتطلع إلى إقليم الصحراء الغني بثرواته الطبيعية، رغم ذلك فإنها كانت الحلقة الأضعف في هذا النزاع ، لأنها لم تكن مهيأة للدخول في الأزمة الصحراوية وليس لها القدرة على تحمل نتائجها. (1)

اعلنت موريتانيا والمغرب في7 آذار1976 قطع علاقتها مع الجزائر وذلك بسبب اعتراف الأخيرة بالجمهورية العربية الصحراوية، وكذلك علاقتها مع ليبيا رغم عدم وصولها إلى مرحلة القطيعة فقد ساءت بعد فشل المشاريع الليبية في حل النزاع وانحيازها في النهاية إلى جانب الصحراويين. (2)

هددت موريتانيا بالانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع وزراء الخارجية للمنظمة الذي عقد مابين يومين 28 – 29 شباط 1976 في أديس أبابا إذا ما وافقت على انضمام جبهة البوليساريو إلى صفوف المنظمة.

رمت هذه الحرب بظلالها على المؤسسة العسكرية التي كان عدد أفرادها لا يتجاوز(1200) منتسب في عقد الستينيات ، وبسبب عملية التعبئة الشاملة التي أعدتها الحكومة الموريتانية لهذه الحرب لإعداد جيش يتمكن من السيطرة على الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية وحمايته من هجمات البوليساريو، وتضاعف عدد الجيش بشكل كبير فوصل عام 1976 تعداده إلى(17000) ألف مقاتل وفي العام الذي يليه إلى(18000) ، وهذه الزيادة العددية كانت على حساب الجانب النوعي، فقد ضلت أغلب الوحدات الجديدة تفتقر إلى التسليح والتدريب ووسائل الاتصال إلى الحد المقبول ، وكذلك فان المدرسة العسكرية لمختلف الأسلحة التي أعلن عن تأسيسها في مدينة أطار في 4 حزيران1976، التي تم افتتاحها بصورة رسمية في 20 تشرين الثاني من العام نفسه ، والتي بدأت بتخريج وجبات من الضباط والمراتب إلا أن هؤلاء كانوا في أغلب الأحيان يفتقرون إلى القيم العسكرية السائدة من حيث الانسجام والدقة في تنفيذ الأوامر بسبب السرعة في إعدادهم ويبقى تأثير الأعراف الإجتماعية على أغلبهم وكانوا يحترمون الواجهات القبلية أكثر من الرتب العسكرية.(3)

وبسبب ذلك فشلت القوات الموريتانية في الحفاظ على الانتصارات التي حققتها في المرحلة الأولى من الحرب على جبهة البوليساريو، التي تجلت في سقوط المدن الصحراوية تباعاً بأيدي قوات الجيش الموريتاني التي كانت بقيادة قباه ولد المعيوف الذي كان من أبرز قادة الجيش آنذاك، ثم مالبثت قوات الجبهة أن استعادت زمام الأمور والمبادرة في تحقيق العديد من الاختراقات في الأراضي الموريتانية ، إذ إن الحرب أخذت منعرجاً خطيراً بتسلل وحدات عسكرية من البوليساريو الى مشارف العاصمة نواكشوط التي تعرضت لقصف شديد في 8 حزيران 1976 وعلى الرغم من فشل القوات الصحراوية إلا ان هذه الضربة شكلت بوادر تزعزع امني وسياسي للنظام الحاكم وتوالت الضربات بعنف على المدن الداخلية الأمر الذي اقتضى اللجوء إلى الدعم العسكري الفرنسي والمغربي منذ عام 1977 لحماية المواقع الحيوية والاقتصادية والسياسية في شمال البلاد. (4)

ورغم الدعم الخارجي، فأن الجيش الموريتاني لم يستطيع التصدي للهجمات المتكررة للصحراويين الذين تم تدريبهم بشكل جيد على حرب العصابات ويتميزون بالحركة والسرعة العالية، فضلاً عن إسنادهم الجيد من قبل

1() نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الاسبانية، مجلة السياسة الدولية، العدد(39)، القاهرة ، 1975، ص146–147.

2() بطرس غالي وآخرون، حرب الصحراء في المغرب العربي(ملف وثائقي)، مجلة السياسة الدولية، العدد (44)، القاهرة ، 1976، ص225.

3() محمد عبدالله ولد محمد بوي ، المصدر السابق ، ص41.

(4) السيد ولد اباه ، المصدر السابق ، ص 116 –117.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

الجيش الجزائري، ورغم إن معاهدات الدفاع المشترك التي وقعتها موريتانيا مع فرنسا والمغرب خلال سنوات الحرب، قد وفرت دعماً مادياً وعسكرياً لموريتانيا ، إلا أن ذلك ترك آثاراً نفسية في صفوف القادة الموريتانيين، في القوات المسلحة وذلك بعد أن اتضح إن الطائرات الفرنسية تقوم بعملية تصوير ومسح جوي شامل بدون علم القيادة العسكرية الموريتانية، مما أثار استياء الحكومة الموريتانية. [1]

من الاسباب التي أثرت على الأداء العسكري للجيش الموريتاني ، وجود المرتزقة من السنغاليين والغينيين في وحدات هذا الجيش والذين كان اغلبهم يمارس حرفة الصيد والبناء والخدمة في البيوت، مما أنعكس على كفاءتهم العسكرية واندفاعهم في الخدمة وكسب الحرب التي كانت مثار للشك، وذلك ناتج عن نقص الخبرة إن لم يكن يضعف الإرادة، ومع هذا فأن مجرد وجودهم في المؤسسة العسكرية يفرض منحهم الجنسية الموريتانية وهو ما له تأثير خطير وحساس على مستقبل البلاد من ناحية الموازين الاجتماعية والسياسية، وقد كانت خسائر الحرب كبيرة للطرفين. [2]

انعكست اثار تلك الحرب على الأداء السياسي للحكومة الموريتانية، ففي اقل من سنتين ، تضاعف عدد افراد الجيش الوطني من (2000) الى (18000) جندي، كما ان مخصصات الدفاع اصبحت تستوعب اكثر من (60%) من الميزانية الوطنية ، فاصبحت البلاد تعيش ازمة اقتصادية انعكست بشدة على الاوضاع الاجتماعية والسياسية ، فهيأت للانقلاب العسكري الذي اطاح بنظام ولد داده في 10 تموز 1978. [3]

ومن ذلك كله إن قرار الحرب بالنسبة لموريتانيا لم يكن صائباً ، إذ أنه كان يفتقر إلى الواقعية من حيث الإمكانيات العسكرية الضعيفة، والنظام الهش في دولة حديثة الاستقلال تفتقر إلى الموارد الاقتصادية والكفاءات الإدارية، كما إن مجتمعها لايزال يعاني من ولائه القبلي، وبالتالي ادت هذه الحرب الى محو معظم الإنجازات التي تحققت بعد الإستقلال وعادت موريتانيا إلى ما قبل الدولة المركزية فكثر أعدائها وقل حلفائها، وهذه الأوضاع وتصاعد الأزمة الصحراوية والانقسام حولها داخل النظام الموريتاني أدت الى قيام عدد من الانقلابات كان أولها انقلاب عام 1978 ، الذي مثل بداية تدخل العسكر بالحياة السياسية الموريتانية.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الموريتاني

ارتبط تاريخ الجمهورية الاسلامية الموريتانية بالعديد من الانقلابات العسكرية التي من خلالها ، مارست المؤسسة العسكرية الموريتانية دوراً كبيراً بالحياة السياسية من خلال تدخل الجيش بالعديد من الانقلابات التي ترجع الى عوامل مختلفة دفعت العسكر للقيام بها.

اولاً :- الانقلاب العسكري الاول عام 1978:

تلقى الموريتانيين في صباح 10 تموز 1978 نبأ الانقلاب العسكري الأول في البلاد والذي أدى إلى استلام الجيش مقاليد السلطة فيها [4]، بعد إن تضافرت عوامل عدة أدت إلى تدخل الجيش وأحداث الانقلاب العسكري الأول في موريتانيا .

---

(1) علي الشامي، الصحراء الغربية عقد التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980، ص251.

(2) محمد عبدالله ولد محمد بوي، المصدر السابق، ص 46 – 47.

(3) السيد ولد اباه ، المصدر السابق ، ص117.

(4) محمود صالح محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(31)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 119.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

1- العامل السياسي:

كان نظام المختار ولد داده متأثراً بمحيطة الأفريقي والعربي من خلال الأخذ بنظام الحزب الواحد ، الذي يقوم على إلغاء التعددية الحزبية في البلاد، وعلى الرغم من أن هذا النظام من أكثر الأنظمة الحزبية استقراراً وأطول عمراً من بين الدول الإفريقية، إلا أن التناقضات الداخلية في صفوف حزب الشعب وتراجع دوره مما إنعكس ذلك على الساحة الداخلية والأزمات التي تعرض لها الحزب منذ تأسيسه، كما أن الظروف الداخلية أيضاً كان لها تأثيراتها على انهيار نظام الحكم في موريتانيا.[1]

مع ان موريتانيا مجتمع بدوي لم يعرف الحداثة في مؤسساتها ولا ثقافتها ، فقد كان هذا عائق امام القيادة السياسية المتمثلة بحكم مختار ولد داده (كونه اعتمد على الدعم الفرنسي) ، مؤسس النظام الموريتاني بخطاباته التعبوية التي تبرز ضرورة بناء الدولة ودعوته الى ضرورة تجميع المساعي السياسية في تكتل جامع باسم حزب الشعب الموريتاني الذي انشأ عام (1960) ، اذ نص دستور عام (1965) بعد التعديل ، على ان حزب الشعب هو الحزب الوحيد الحاكم ، وشكلت قرارات حزب الشعب عام (1963) المتعلقة بسيطرة الحزب على الدولة ، تحولاً جذرياً في فلسفة الحكم وتدبير الشأن العام ، لتركيز السلطة في يد المكتب السياسي للحزب وأمينه العام رئيس الدولة ، وعلى اثرها دخلت موريتانيا مرحلة الحزب الواحد.[2]

كان لأحداث الأقليات العرقية التي حصلت في عام 1966 بين العرب والزنوج وما رافقها من ملابسات غامضة قد شكلت البداية لتذمر قادة الجيش الذين كانت نظرتهم إلى الرئيس ولد داده كونه تعامل بنوع من الشك والسخط أحياناً مع قضية التعريب والهوية، اللتان كانتا من القضايا الحساسة والمثيرة في البلاد[3]، وهذه الأحداث والتطورات دفعت الأمين العام للحزب ومعاونيه إلى العمل على دمج الجيش في تنظيمات الحزب الحاكم، هذا الأمر أدى إلى نقل ثقل القوات المسلحة من الجيش النظامي إلى مليشيات حزبية، لكن اشتراك موريتانيا في حرب الصحراء ضد قوات البوليساريو المدعومة من الجزائر، دفع الحكومة الموريتانية إلى تطوير وتسليح الجيش الذي أدى إلى حصول تنافس بين قيادات الجيش ضباط ومراتب وبين القيادات التقليدية لحزب الشعب، وهذا التنافس والصراع الداخلي على السلطة كان هو الأخر قد أدى إلى قيام الانقلابات العسكرية في البلاد.[4]

كما أن الظروف الداخلية قد أسهمت في تفكيك النظام الداخلي للحزب ، ولاسيما بعد اجتماع شبيبة الحزب في نواكشوط في14 آب 1977، إذ اظهر بعض المثقفين الموريتانيين تعاطفاً مع الصحراويين، وما أن حل عام 1978 حتى فقد الحزب زمام السيطرة على الأوضاع الداخلية، واتضح ذلك بعد إجتماع الحزب في كانون الثاني 1978، وقد عكس الإجتماع المذكور عن عدم قدرة الحزب على وضع حد لحالة التشاؤم وعدم الارتياح لنتائج الحرب وانعكاسها على الاوضاع الداخلية للحزب، التي أصبحت سائدة بين أبناء الشعب الموريتاني ، فضلاً عن انعكاس ذلك على الاوضاع الإجتماعية والإقتصادية لموريتانيا، مما سبب تذمر العامة من الشعب وقطاع واسع من المؤسسة العسكرية.[5]

---

(1) صلاح العقاد ، قيام وسقوط نظام ولد داده في موريتانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(54)، القاهرة ، 1978، ص 114.

(2)هاجر رزقي، تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا 1967-2008، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، الجزائر، 2015، ص60.

(3) محمد عبدالله ولد محمد بوي ، المصدر السابق، ص 31- 32.

(4) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص 114 -115.

(5) عبد محمد شلاش، اثر الاوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب 10تموز 1978 في موريتانيا ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،المجلد(5) ، العدد(15) ، جامعة تكريت،2013، ص371.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

أما الرئيس ولد داده ، فقد وصلت إليه أخبار امتعاض القوى السياسية الوطنية من استمرار الحرب وانهيار الجبهة الداخلية في البلاد بسبب تردي الأوضاع على المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية كافة ، فالخزينة كانت تعاني من الإفلاس، فضلاً عن أن الصراع الاجتماعي الذي بدأ يتفاقم أكثر فأكثر وأصبحت البلاد على مشارف حرب أهلية ، فقد إنهارت بعض المكاسب الوطنية التي حققتها الدولة ، فضلاً عن أن الهزائم المتكررة للجيش التي أثرت كثيراً في تدهور معنويات الجيش و استنزفت مخازنه ولم يعد بالإمكان تسديد حتى رواتب الجند، مما أدى إلى البدء بالتطلع لإنهاء حالة الحرب بأي وسيلة كانت ، رغم إن أموالاً كثيرة أنفقت عليها وقد استغلت من قبل بعض القيادات العسكرية إستغلالاً سيئاً لغرض تحقيق مكاسب شخصية دون الأخذ بالحسبان المصلحة الوطنية.[1]

وعلى الرغم من أن الحكومة ولا سيما الرئيس المختار ولد داده ، كان له ردة فعل إتجاه هذه الأوضاع المتردية ، فقد حاول رفع المعنويات وشحذ الهمم والحد من حالة الفتور والإنهيار المتزايد ومحاولة زيادة الحماسة لدى الناس ومحاولته إعادة السيطرة على الأوضاع الداخلية، وقاد حملة ضد الرشوة والفساد طالت كبار المسئولين والوزراء وقادة الجيش إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح وجاءت بنتائج عكسية من خلال المؤتمر الذي دعى إليه الرئيس الموريتاني في 3 تموز 1978 الذي جمع فيه القادة العسكريين واستمر ثلاثة أيام لتدارس الوضع العسكري وما يواجهه من مشاكل تمثلت في نقص الوسائل البشرية واللوجستية، فقد كان تركيز الرئيس في نهاية المؤتمر على مسألتين هما مواصلة الحرب وإدانة الرشوة ، فالمسألة الأخيرة كانت في غاية الحساسية إذ أنذر القادة العسكريين من عواقب اختلاس الأموال الموضوعة تحت أمرتهم وسوء التصرف والتبذير بها، إذ قال: " أنني لن أقبل تصرفات سيئة كهذه، ففي الوقت الذي يكافح فيه البلد من أجل البقاء، تزدهر الأعمال وتسوء اللامبالاة ويتم استغلال النفوذ لقد آن الأوان لتملك النفس ومحاربة الرشوة والسباق نحو الامتيازات والثراء الفاحش لدى العسكريين والمدنيين على حداً سواء "، وشدد في خطابهِ على توجيه رسائل إنذار إلى وزير الدفاع وباقي الوزراء تضمن أسماء عدد من الضباط الكبار الذين لم يوفوا بالتزاماتهم الضريبية ولم يسددوا المبالغ المتأخرة للضريبة المستحقة عليه.[2]

لم يكن الانقلاب العسكري له دوافع أيديولوجية على غرار الحركات الثورية القومية التي اضطلعت بها الجيوش في المشرق العربي، بل إنه يندرج في سياق الانقلابات التي إجتاحت بلدان المنطقة والتي يمكن تفسير هذه الانقلابات بعجز النخب الوطنية الحاكمة غداة الإستقلال عن تحقيق الطموح التنموي الذي شكل مشروعية نموذج الدولة القوية.[3]

2- العامل الإقتصادي والإجتماعي:

كان الجانب الإقتصادي من العوامل والأسباب الجوهرية في التخطيط للانقلابات، فموريتانيا تميزت بهشاشة وضعف إقتصادها الوطني الذي كان يعتمد في بداية الاستقلال على الزراعة والرعي التقليدي ، ثم بدأ القطاع المعدني يساهم في الدخل الوطني بعد عمليات التصدير التي قامت بها شركة ميفرما MIFERMA)) ، وهي شركة أجنبية تدار بأموال أوربية تغلب عليها الهيمنة الفرنسية، منذ عام 1963 ظهرت بوادر الإنتعاش في البلاد،

1() المصدر نفسه ، ص372.
(2) المختار ولد داده ، المصدر السابق ، ص 17.
3() السيد ولد أباه واخرون ، المصدر السابق ، ص117.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

لكن الإقتصاد الموريتاني تعرض لثلاثة أزمات إذ بدأ بالتدهور منذ منتصف السبعينيات، فتعرض القطاع الريفي لموجة الجفاف التي أنهكته، وكذلك القطاع المعدني الذي تأثر بالأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار الحديد نتيجة لقلة الطلب عليه، مما أدى إلى انهيار الصادرات الوطنية التي أضعفت الإقتصاد الموريتاني بشكل كبير، هذه الظروف تزامنت مع حرب الصحراء ففعلت فعلها في هذا الجانب وأثرت على المشاريع الزراعية وكذلك صادرات المعادن التي تأثرت بالحرب. [1]

وأصبح الاقتصاد الموريتاني في منتصف عام 1978في غاية التدهور، نتيجة لاشتداد الضغط جراء حرب الصحراء منذ عام 1977 وتزايد الأنفاق العسكري ليصل إلى(60%) من ميزانية الدولة التي أصبحت منهكة وعلى طريق الإفلاس [2]، ففي منتصف عام 1978 أصبحت ديون موريتانيا بحدود (700) مليون دولار وثم وصلت إلى مليار دولار مع نهاية الحرب نتيجة لتكاليف الحرب الباهظة، هذا الوضع أدى إلى إنتشار الفساد المالي في البلاد واستغل المسؤولين وظائفهم في الدولة في جمع الأموال بصورة غير شرعية وانعكس سلباً على الدول التي ترسل المساعدات للبلاد التي سرعان ما أوقفت تلك المساعدات لعلمها بعمليات الفساد التي أضرت بسمعة الدولة والتي انتشرت بشكل كبير في عام 1978. [3]

وكان النظام الموريتاني بعد الاستقلال ذا طبيعة ليبرالية، وكان المجتمع الموريتاني أساساً مجتمعاً بدوياً، كما أن الاقتصاد كان بدائياً (فلاحة، ورعي، ومناجم) يسيطر عليه القطاع الخاص، وتعد شركة مناجم الحديد (MIFERMA) الموريتاني، الاكثر تأثيراً في الدولة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، علما أن تلك الشركة لم تؤمم إلا سنة 1974 ، وكانت توفر(٩٠%) من حصص التصدير الموريتاني في نهاية السبعينيات. [4]

كما أن تأثير الحرب واشتداد وطأتها على عجلة التنمية التي كانت تسير ببطء، لكنها لم تكن في وضع مشلول قبل النزاع الذي ترتب عليه نفقات كبيرة أخذت كل الأموال المخصصة للتنمية الوطنية مما أدى إلى إيقافها[5]، مما انعكس ذلك على الأوضاع الإجتماعية فقد اكتظت المدن بالسكان من دون تخطيط للخدمات نتيجة لحالة الجفاف التي حلت بالبلاد وأثار الحرب، وأصبح المجتمع يعاني من حالة الانهيار الاقتصادي ومن قلة المؤن وعدم توفير مياه الشرب في المدن ولاسيما العاصمة نواكشوط التي هاجرت إليها أعداد كبيرة من الناس الذين مستهم نيران الحرب في المناطق الشمالية من البلاد، فهم كانوا يعانون من عدم وجود المأوى وضروريات الحياة الأخرى.[6]

كما أن البنية الاجتماعية الهجينة التي استطاعت الدولة الموريتانية خلقها بعد الاستقلال، والتي كانت قائمة على تعدد العنصر وتنوعه، ورغم أنها حققت بعض ملامح الشرعية في الوعي الجماعي وهددت نوعاً ما دوائر السلطة في المجتمع التقليدي، إذ تمكنت من دمج هامش الرفض التي افرزها النهج التحديثي للدولة، إلا أنها رغم ذلك ظلت عاجزة عن تقديم مشروع مجتمع فعلي يجسد بوضوح أحكام التوجه التحديثي الذي قامت به الدولة، بل إن ذلك النهج لم يستطيع إن يتجاوز خطط التنمية العشوائية وأسلوب الترقيعات والتذبذب الجلي في التعامل مع النخب

(1) عبد محمد شلاش الجبوري ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا 1978-1990 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2013 ، ص57.
(2) ازهار محمد عيلان، موريتانيا بين الانقلاب العسكري الأخير والانتخابات الرئاسية الجديدة، مجلة أوراق دولية، العدد (130) ، مركز الدراسات الدولية ، قسم الدراسات الإفريقية ، جامعة بغداد ، 2004، ص 25.
(3) عبد محمد شلاش الجبوري ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا ، ص 57.
(4) عبد الحميد بر اهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص 162-163.
(5) عبد محمد شلاش، أثرالأوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب 10 تموز1978 في موريتانيا ، ص.375.
(6) محمد احمد الرويثي، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل دراسة ديموغرافية ، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999، ص 1110.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

التقليدية، وأمام هذه الإشكالات التي حدثت في ظروف تفاقم حرب الصحراء التي رافقها ظهور نزعة القبائل الشمالية المحاذية للصحراء، والروابط القبلية مع القبائل الصحراوية، فحزب الشعب الحاكم رغم انه أسس لمكافحة القبلية، إلا أنه تبنى بصورة عملية النظام القبلي نفسه إذ روعي فيه مبدأ التوازن القبلي الحقيقي لكسب ولائها ودورها في حرب الصحراء، وبهذا فقد بدأت الحرب تهدد البلاد حتى في وجودها، مما زاد في تعميق الأزمة ومهد السبيل إلى الحكم العسكري. (1)

3- دور الاحزاب السياسية:

لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة ولاسيما التيار القومي بشقيه (التنظيم البعثي) و(التنظيم الناصري) ، الذي أسهم في تغيير السلطة في موريتانيا، بعد أن تمكن من التأثير على ضباط الجيش لغرض تحقيق أهداف وطنية و قومية نبيلة دفعت تلك التنظيمات للتحالف مع الإنقلاب العسكري، وفضلاً عن وجود هذين التيارين، فهناك التيار اليساري الذي أسهم هو الأخر في الأوضاع الداخلية، وعلى الرغم من إن الدور الذي أدته هذه الأحزاب في الإعداد للانقلاب وتأطيره سياسياً، إلا أنها لم تكن لديها القدرة الفعلية على التحكم في مسار الأحداث اللاحقة وتوجهاتها، لذلك فقد تعرضت لعملية الإقصاء والمطاردة فيما بعد، فضلاً عن دور بعض الشخصيات المستقلة في قيام تلك الانقلابات. (2)

وأصبح الجيش أحد قنوات الأداء السياسي بحكم أن تلك المؤسسة قد إحتضنت عدداً من الضباط مارسوا السياسة داخل المؤسسات التعليمية عندما كانوا طلاب وانتموا إلى تلك الأحزاب السياسية وتحديداً في السبعينيات، إذ ازداد نشاط هذه الأحزاب والحركات وبدأت تؤثر على أعداد كبيرة من هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم في مرحلة تأديتهم الخدمة العسكرية يميلون إلى العمل السياسي وكان ذلك دافعاً لهم للميل نحو إستلام السلطة، فضلاً عن أن دخول موريتانيا حرب الصحراء كان له أثره الكبير في تغيير موازين القوى لصالح الفئات السياسية التي كانت على خلاف مع الفئة الحاكمة آنذاك، مما ساعد على ظهور مجموعة من الضباط إلى الواجهة في وقت لم يكونوا قد وصلوا إليها بسبب حالة التهميش التي كانت تتعرض لها المؤسسة العسكرية قبل الحرب والتي كانت سبباً رئيسياً في ظهورهم على الواجهة السياسية. (3)

كما أن أغلب الأحزاب السياسية قد شجعت الأشخاص الموالين لها بالانخراط في الجيش لغرض الوصول إلى السلطة ومن أهم الأحزاب التي شاركت بقوة في الانقلاب هو حزب البعث الموريتاني والذي يعد من أبرز الأحزاب معارضة للسلطة، إذ تمكن أن يستقطب عدداً كبيراً من المثقفين والجهاز التعليمي، وتمكن البعثيون من اختراق المؤسسة العسكرية واستمالوا عدداً من الضباط إلى جانبهم ، فضلاً عن موقفهم المعارض لحرب الصحراء ووقوفهم ضد الحكومة في هذه الحرب وتوزيعهم منشورات في هذا الصدد، ولهذا فقد شاركوا في الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة المختار ولد داده وكان الرائد جدو ولد السالك قائد قوات (قطاع أوسرد) في الصحراء الغربية من الذين اسند إليهم مهمة تنفيذ الانقلاب، وهو من الشخصيات البعثية المعروفة في الجيش، ولهذا يعد البعثيون حلفاء للانقلاب العسكري الأول في موريتانيا. (4)

أما الحركة الناصرية فقد تميزت بالنزعة الثورية ومقاومة الإستعمار والرجعية، كان لهم وجود داخل المؤسسة العسكرية التي أسهمت في انقلاب 10تموز 1978 ببعض عناصرها القيادية في تلك الأحداث التي أنهت الحكم

(1) عبد محمد شلاش، أثر الأوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب 10 تموز1978 في موريتانيا، ص376.
(2) السيد ولد أباه واخرون ، المصدر السابق ،ص 118.
(3) عبد محمد شلاش الجبوري ، ظاهرة الانقلابات العسكرية ، ص 59.
(4) إسماعيل ولد محمد الخيرات ، التيارات السياسية في موريتانيا ادوار لم تكتمل ، المطبعة المصرية ،نواكشوط، 2007 ، ص 4.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

المدني في البلاد، وكان لها حضور في المواقع التعليمية والإدارية وفي الجيش وفي المنظمات النقابية والشعبية ، أما الحركة الوطنية الديمقراطية التي انفصلت عن حزب الكادحين (ذات التوجه اليساري) بعد أن أعلن انضمامه إلى حزب الشعب الموريتاني في عام 1975، إذ استمرت هذه الحركة بمعارضتها لحكومة المختار ولد داده وعارضت حرب الصحراء وعدّتها حرب أهلية نسفت كل الانجازات التي تحققت بعد الاستقلال، وكانت لها صلات ببعض قادة البوليساريو التي تحظى بدعم المعسكر الاشتراكي وتتلقى المساعدات من الجزائر واستطاعت أن تهيمن على مواقع مهمة من مراكز القرار السياسي والإداري في البلاد.[1]

ومن الجدير بالذكر، ان دور الأحزاب السياسية في الانقلاب ، التي تأثرت كثيراً بالانقلابات العسكرية في المشرق العربي، ولاسيما تنظيم حزب البعث الموريتاني الذي كان حاضراً وبقوة في عملية التحضير للعملية الانقلابية ، والبعث يحمل أيديولوجية التغيير عن طريق الانقلاب ضد الأنظمة التي يعّدها رجعية و متعاونة مع الاستعمار.[2]

حكم الرئيس ولد داداه البلاد لحقبة ازدادت عن الثمانية عشر عاماً ولم يستطع رغم إيجابيات حكمه التي جعلت للبلاد كياناً سياسياً بين دول العالم ، وفرض الاعتراف بها على العالم العربي والعالم اجمعه، الا انه فشل في خلق ثقافة وطنية جامعة للبلاد، ومؤسسات سياسية رصينة تكون قادرة على فرض النظام والاستقرار وفرض احترام الدستور والقوانين على المجتمع ومؤسسات الدولة الاخرى (المؤسسة العسكرية) وبالرغم مما عانت منه البلاد من عدم الاستقرار السياسي خلال حكمه وتلاها دخولها حرب الصحراء ضد البوليساريو مما ادى الى ضعف الحكم المدني وعدم قدرته على إخراج البلاد من ازماتها، فاندفع الجيش للتدخل لانهاء الحكم المدني.[3]

نتيجة لذلك ، ترسخت قناعة عند قادة الجيش بضرورة ازاحة النظام للاسباب اعلاه، ولاسيما بعد دخول النظام في تحالف مع المغرب في مواجهة البوليساريو وحليفتها الجزائر التي عدها البعض خطأ سياسياً كبيراً ، وعلى اثر هذا التحالف والمواجهة العسكرية مع البوليساريو ، تعرضت موريتانيا لازمة اقتصادية من ابرز ملامحها انخفاض الصادرات الموريتانية فضلا عن ازمة امنية خانقة دفعت بالجيش الموريتاني الى العمل على انهاء معاناة الشعب ومعاناة الجيش الموريتاني في حرب الصحراء ، لذلك في 10تموز 1978 ، قام العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك ومجموعة من الضباط العسكريين بمحاولة انقلابية اطاحت بالرئيس المختار ولد داده بعد فترة حكم دامت ثمانية عشرة عاماً ، وانتهت بذلك مرحلة الحكم المدني وسيادة الحزب الواحد ، وانتقلت البلاد الى مرحلة الحكم العسكري ، وشكل قادة الانقلاب لجنة عسكرية بقيادة العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك.[4]

وهكذا استلمت اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني السلطة ، واعلنت عن حل مايسمى بالجمعية الوطنية والحزب وكافة الهيئات التابعة له وتتعهد بالعمل على تحقيق الاهداف التالية :

-الاخراج التدريجي للبلاد من حرب الصحراء.
- اصلاح الحالة الاقتصادية المتردية .
- العمل على بناء مؤسسات ديمقراطية.

---

(1) السيد ولد أباه واخرون ، المصدر السابق، ص 118-119.
(2) اسماعيل ولد محمد الخيرات ، المصدر السابق ، ص 97 - 98.
(3) هيفاء احمد محمد ، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني ، مجلة درسات دولية ، العدد(42) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 51.
(4) محمود صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص 119.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

وفي الساعات الاولى للانقلاب ، اعلنت التشكيلة النهائية للقيادة العسكرية الجديدة والمؤلفة من (17) ضابطاً عسكرياً، وتم اختيار العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك، رئيساً للجنة العسكرية للانقاذ الوطني ورئيسا للجمهورية.[1]

وبذلك ، انتهت مرحلة هامة وحاسمة من التاريخ السياسي للدولة الموريتانية الحديثة، وبدأت مرحلة اهم تتمثل في تسلم القوات المسلحة الموريتانية مقاليد الحكم.

كان من نتائج هذا الانقلاب ، ان اوقف العمل باحكام دستور عام 1961 ، بعد حل المؤسسات الدستورية القائمة ، وحل محله ميثاق دستور قامت بوضعه لجنة عسكرية ، وقد عرف بالميثاق الدستوري للجنة العسكرية، كذلك عمل قادة الانقلاب على ايقاف العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الموريتاني في الصحراء، ودخلوا في مفاوضات مع جبهة البوليساريو تحت رعاية الجزائر ، اثمرت عن توقيع معاهدة سلام يوم 5 اب 1979 تم على اثرها انسحاب الجيش والادارة من اقليم وادي الذهب، ولم يتمكن قادة الانقلاب العسكري من اقامة مؤسسات دستورية ديمقراطية، رغم الوعود التي قطعوها على انفسهم في ظل الحكم العسكري.[2]

ان هذه الحركة الانقلابية لم تكن تجسيدا لنوازع ثورية ، ولم تحمل معها مشروعاً سياسياً او حزبياً كما هو الشأن في ثورات العسكريين في مصر والعراق وغيرها [3] فقد عرف النظام العسكري بدايته من عام 1978 بهيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة في جميع الاصعدة سواء الداخلية او الخارجية ، اذ اعلن ولد السالك انه "ضد سياسة المختار ولد داده المؤيدة للمغرب في قضية الصحراء الغربية".[4]

ان سبب تدخل العسكريين في السياسة هو الوضع السياسي الذي الت اليه الامور ، فمع قدوم ولد السالك حاول وضع مخطط جديد يخدم السياسة والعسكر وهي عبارة عن اصلاحات ، فأسس المجلس العسكري الوطني ، لكنه فشل في إعادة الاستقرار للبلاد وتفاقمت الصراعات الحادة بين الاجنحة العسكرية والسياسية ، ومراكز القوى داخل مجلس الاصلاح الوطني ، وبلغت الخلافات ذروتها لتدخل البلاد في مرحلة عدم الاستقرار السياسي وتوالت بعدها الانقلابات العسكرية.[5]

ثانياً :- انقلاب 6 نيسان 1979 والانتقال من الانقاذ الى الخلاص:

جاء هذا الانقلاب بعد مرور اقل من عام على الانقلاب الاول ، بعد ان قاد ضباط اليمين الشيوعي انقلاباً في 6 نيسان 1979، وتم تنفيذه نتيجة للتجاذبات بين أعضاء اللجنة العسكرية، اذ تم بوساطة بعض اعضائها مثل العقيد احمد سالم ولد سيدي، والعقيد محمد محمود ولد احمد لولي ، والعقيد الشيخ ولد بيده ، وبرئاسة المقدم احمد ولد بوسيف[6]، وقد قاموا بالانقلاب ، نتيجة استبعادهم من مراكزهم على اساس انتمائهم السياسي من قبل قادة الانقلاب الانقلاب الاول، اذ قام المقدم احمد ولد بوسيف بحركة تصحيحية اعاد فيها هيكلة اللجنة الحاكمة التي اصبحت

(1) محمد عبدالله ولد محمد بوي ، المصدر السابق، ص 50.
(2) محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص 120.
(3) السيد ولد اباه، التعددية الديمقراطية وازمة الدولة الوطنية في موريتانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (198)، القاهرة ، 1995، ص91.
(4) ابراهيم محمد، العنف السياسي في افريقيا الانقلابات في موريتانيا ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2010، ص67.
(5) هاجر رزقي، المصدر السابق، ص 61.
(6) توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل : دراسة تاريخية سياسية، منشورات اتحاد الادباء الادباء العرب، دمشق، 2006، ص386.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

تعرف بـ " لجنة الخلاص الوطني" كما اعاد تشكيل الحكومة باقصاء بعض العناصر المهمة التي كانت ضمن المجموعة الوزارية الاولى المعينة عقب انقلاب عام 1978، وعلى الرغم من ان العقيد ولد محمد السالك ظل رئيساً للجنة الحاكمة ، الا انه قد جرد فعليا من كل سلطاته التي اسندت الى رئيس الحكومة المقدم بوسيف.[1]

كان اول عمل قام به المقدم احمد ولد بوسيف بعد توليه المنصب هو اطلاق سراح وزراء الرئيس المختار ولد داده المحتجزين ، لكن حكم المقدم ولد بوسيف لم يدم طويلاً (شهرين فقط) بسبب تحطم طائرته فوق المحيط الاطلسي بالقرب من العاصمة السنغالية دكار ، وهو في طريقه الى دكار في 27 ايار عام 1979 لحضور اجتماع لقادة المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ، لذلك اجتمعت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في اليوم التالي لتسند حسب مقتضيات اللجنة العسكرية ، للنائب الثاني لرئيس اللجنة الحاكمة المقدم احمد سيدي ، مهمة تسيير الشؤون الجارية والمستعجلة، لحين انتخاب رئيس جديد للحكومة.[2]

في 31 ايار عام 1979، عقدت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني اجتماعاً طارئاً لدراسة سبب الحادثة ولانتخاب خلفاً لرئيس الوزراء المقدم احمد ولد بوسيف وجاء التصويت لصالح المقدم محمد خونة ولد هيدالة ليصبح رئيساً للوزراء ، لكنه اشترط لقبول المنصب استقالة رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني المصطفى ولد محمد السالك تحت ذريعة الاقدمية في الرتبة العسكرية، فقبل الرئيس الاستقالة وعين مكانه رئيساً جديداً هو محمود ولد احمد لولي ، وبذلك يكون ولد هيدالة قد حاز على صلاحيات واسعة ، فبالاضافة الى كونه رئيساً للوزراء فهو كذلك نائب رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، وبهذا يكون رئيس الوزراء حقق اول بند من بنود الانقلابيين عقب انقلاب عام 1978 ، الا وهو اتفاقية صلح مع جبهة البوليساريو يوم 5 اب عام 1979 والذي يتضمن انهاء حالة الحرب وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب ، كما قام رئيس الوزراء بمفاوضات مع المغرب تم بموجبها سحب قواتها من مقاطعة بير ام كرين الواقعة في الشمال الموريتاني.[3]

وبذلك يكون هذا الانقلاب ، شكل بداية ظهور الاطماع الشخصية لبعض قادة الجيش، وفجر الصراع على السلطة بين مختلف القيادات ، وادخل البلاد باتجاه مستقل مجهول جراء السياسات الخاطئة التي تمت على يد العسكريين الذين انشغلوا بالصراعات الداخلية فيما بينهم.

ثالثاً:- انقلاب محمد خونا ولد هيداله: [4]

من دوافع الانقلاب ، ان ساءت الأوضاع السياسية والاقتصادية في موريتانيا بعد انقلاب 10 تموز1978 ، نتيجة استمرار الصراع على السلطة بين قادة الانقلاب، فكان من نتائج ذلك الوضع، هو تعاقب ثلاث رؤساء على الحكم في البلاد خلال مدة سنة واحدة ، مما أدى إلى شيوع حالة من عدم الاستقرار السياسي والتدهور الإقتصادي

---

(1) السيد ولد اباه واخرون ، المصدر السابق ، ص 120.

(2) للاطلاع اكثر على تفاصيل تحطم الطائرة ينظر : تحقيق قام به موقع اقلام الموريتاني ، تحت عنوان تحطم طائرة بوسيف محاولة لفك لغز حير الموريتانيين .

(3) الشيخ ولد محمد الامين ،المؤسسة العسكرية في موريتانيا ودورها في التحولات السياسية 1960-1991، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، 2015، ص 84.

(4) محمد خونا ولد هيداله: عسكري موريتاني ورجل دولة، ولد عام 1940 وينتمي إلى قبيلة العروسين التي تسكن شمال موريتانيا، التحق بالجيش الموريتاني عام 1962، وكان من بين الضباط الموريتانيين الذين درسوا في الكلية العسكرية الفرنسية المعروفة باسم سانت سيرcyr (saint)، وتدرج في الرتب العسكرية ، تولى رئاسة الجمهورية في موريتانيا بعد الانقلاب الذي قاده في مطلع عام 1980، وبقي في هذا المنصب حتى أطاح به العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في انقلاب كانون الأول 1984. للمزيد ينظر: الرئيس الموريتاني السابق محمد خونا ولد هيداله، الجزيرة نت (المعرفة) 2004/10/30:
http:// www.aljazera.net /Nr/exeres/aa6e3AA43/ fa88-4e64-a538- f6e52363f593.htn.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

في موريتانيا، وعلى الرغم من أن رئاسة الجمهورية واللجنة العسكرية قد أسندت إلى المقدم محمد محمود ولد لولي في 3حزيران 1979، إلا أن السلطة الفعلية كانت بيد المقدم ولد هيداله الذي احتفظ لنفسه آنذاك بمنصب رئيس الوزراء.[1]

استمرت الأوضاع الداخلية بالتردي إذ إن اتفاقية السلام مع الصحراويين لم تؤد إلى استقرار الأوضاع، وإنما جاءت بنتائج عكسية فعلى المستوى الخارجي ساءت العلاقات بين موريتانيا والمغرب التي اتهمت الأولى بالخيانة والتنصل عن الاتفاقيات المعقودة بينهما، وقامت بإعمال عسكرية و احتلت المناطق التي كانت تسيطر عليها موريتانيا إدارياً وعسكرياً و احتلالها مناطق أخرى في شمال البلاد ، وهكذا أنعكس موضوع الصحراء الغربية على الأوضاع الداخلية في موريتانيا ولاسيما مسألة استقطاب الأطراف السياسية لأقطاب النزاع في الصحراء، فكانت جبهة البوليساريو تضغط على الأطراف السياسية الداعمة لها وفي مقدمتهم وزير الداخلية المقدم (مولاي ولد بوخريص) لغرض تنفيذ بنود اتفاقية 5 آب 1979 الموقعة بين الحكومة والصحراويين، وبالمقابل كان هناك عناصر سياسية في موريتانيا مؤيدة للمغرب وكانت تدفع هي الأخرى باتجاه إلغاء تلك الاتفاقية.[2]

أدت تلك الظروف إلى ظهور حالة من عدم الانسجام وبشكل واضح داخل اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، وبدأت التصفيات تظهر من جديد داخل اللجنة والحكومة وقام المقدم محمد خونا ولد هيداله بدعم مركزه في الحكومة بصفته رئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، ورقى نفسه إلى رتبة أعلى ، وفي 4 كانون الثاني1980 قام بتنفيذ انقلابه العسكري[3] عندما عقدت اللجنة العسكرية اجتماعاً اتخذت فيه إجراءات مهمة تم بموجبها إبعاد محمد محمود ولد لولي من منصبه كرئيس للجنة العسكرية ورئيساً للجمهورية وتعيين ولد هيداله بديلا عنه في المنصبين، وكذلك تم إقصاء العقيد احمد سالم ولد سيدي عن منصبه كنائب لرئيس المجلس العسكري ونائب ثاني لرئيس الجمهورية.[4]

تمكن ولد هيداله من خلال تلك الإجراءات السيطرة على كافة مؤسسات الدولة ولا سيما المؤسسة العسكرية ، بعد أن احتفظ لنفسه أيضاً بوزارة الدفاع ، وبهذا أصبح يشغل كافة المناصب السيادية والمهمة من رئاسة اللجنة العسكرية ورئاسة الجمهورية والوزراء ووزارة الدفاع ، وبعد أن أخرج منافسيه من دوائر القرار المهمة في الدولة[5]، قام بعملية تصفية لعشرات الضباط المحسوبين عليهم وإبعادهم عن المناصب الحساسة في الحكومة، بالمقابل مكن الموالين له بالسيطرة على دوائر القرار السياسي في الدولة، ونتيجة لكثرة التصفيات داخل اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي قام بها الرئيس ولد هيداله لذا يسمي البعض انقلابه هذا بانقلاب الانقلابات.[6]

هكذا أستطاع ولد هيداله أن ينتزع كرسي الرئاسة من زملائه الضباط أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني لينفرد بالسلطة ويشهر عصاه الغليظة بوجه هؤلاء، ففي اجتماع له بهم خاطبهم بأسلوب شديد ووجه إنذار وتهديد لكل من يخالف أوامره، وأكد لهم على انه الرجل الوحيد الذي يحق له أن يقترح أو يأمر بالتنفيذ، أما بقية الأعضاء فهم مجرد أعوان ليس عليهم إلا الطاعة ، وأختتم الجلسة بوضع يده على البندقية التي كانت قريبة منه ،

---

(1) عبد محمد شلاش الجبوري، ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا ، ص97.
(2) يحيى أبو زكريا، المصدر السابق، ص17– 18.
(3) إسماعيل احمد باغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة أفريقا، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص172.
(4) محمد بوبوش ، النظام السياسي الموريتاني واشكالية التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد (372)، القاهرة، 2010، ص3.
(5) محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص121 - 122؛ يحيى أبو زكريا، المصدر السابق ص17 - 18.
(6) محمود صالح الكروي، المصدر السابق ، ص122.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

وبهذا فقد أحكم قبضته الحديدية على السلطة وحكم البلاد ما يقارب الخمس سنوات شهدت فيها البلاد أحداث مهمة على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية.[1]

رابعاً:- الانقلابات العسكرية ضد نظام محمد خونا ولد هيدالة:

بعد تولي ولد هيدالة رئاسة الدولة، اتبع سياسة مناهضة للموقف المغربي من مشكلة الصحراء، حيث استقدم بعض شيوخ القبائل الصحراوية الى موريتانيا، واستمع اليهم عن قرب وقدم لهم بعض النصائح ، وحاول ان يساعدهم على رسم استراتيجية المستقبل، لضمان كسب الرهان ضد المغرب، وشجعه على المضي في هذا التوجه تصدع العلاقات الموريتانية - المغربية وخلافه الشخصي مع الحسن الثاني ملك المغرب ، الامر الذي دفع بالملك الى ان يتهم موريتانيا بانها اصبحت تشكل قاعدة خلفية لمقاتلي البوليساريو ، وناصر ولد هيدالة حجج جبهة البوليساريو في المحافل الدولية والاقليمية واعلن اعترافه بالجمهورية الصحراوية، وقد رافق اضطراب علاقات موريتانيا الاقليمية ، فضلاً عن سياسته الداخلية التي اتسمت باقصائه جناح اليمين من الحزب الشيوعي ، وملاحقته جناحه المدني ، واعادة التحالف مع البعثيين واليسار الشيوعي. [2]

نتيجة لذلك ، تعرضت حكومة ولد هيدالة لمحاولة انقلابية في 6 اذار 1981، التي كان وراءها بعض الضباط الذين هربوا الى المغرب بعد مصرع ولد بوسيف ، والذين كانوا ينتمون الى تنظيم (التحالف من اجل موريتانيا الديمقراطية) التي تأسست في باريس عام 1980 من قبل مجموعة مناهضة لحكم الرئيس ولد هيدالة [3]، مما ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب[4]، وقد أجهضت المحاولة الانقلابية، والقي القبض على منفذي الانقلاب واعدم الضباط الثلاثة الذين قاموا بتلك المحاولة، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا.[5]

خلال حقبة الرئيس هيدالة ، شهدت البلاد بعض الاحداث المهمة على المستوى السياسي ، فقد طرحت اللجنة العسكرية في 15 كانون الاول 1980 ، مشروع دستور للاستفتاء يكفل الحريات العامة والتعددية السياسية ، كما عينت حكومة مدنية لتسيير المرحلة الانتقالية ، الا انها اقيلت في نيسان 1981 ، وجمد العمل بمشروع الدستور بسبب ما لقي من معارضة عنيفة من طرف التيار الاسلامي، ولسد الفراغ السياسي ، تم انشاء اطار تنظيمي جديد باسم "هياكل تهذيب الجماهير" عهدت اليه تهيئة الشعب للمارسة الديمقراطية ، اذ تتدرج بنية هذا التنظيم من خلال الخلايا على مستوى الاحياء والقرى والارياف ، كذلك رفع الرئيس هيدالة شعار" تطبيق الشريعة الاسلامية" في كل ميادين الحياة وخصوصاً الجانب القانوني، كما اعلن الاسلام مصدراً للتشريع. [6]

بعد فشل المحاولة الانقلابية في 16 آذار 1981 ، قام الرئيس محمد خونا ولد هيدالة بضرب التنظيمات السياسية السرية التي كان لها ارتباط خارج البلاد، كحزب البعث الذي كان مرتبطا بالعراق، والحركة الناصرية التي كانت على اتصال بليبيا، لأنها كانت تهدد كيان البلاد[7]، ومن أجل التغطية على أعمال الاعتقال وضرب الخصوم السياسيين، اعلن نظام الرئيس ولد هيدالة عن إحباط محاولة انقلابية في آذار 1983، إلا أنه لم يعلن عن

(1) عبد محمد شلاش الجبوري، ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا ، ص100.
(2) محمد صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص 122.
(3) اسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000، ص 453.
(4) محمد صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص121-122.
(5) محمد بوبوش ، المصدر السابق ، ص 4.
(6) السيد ولد اباه واخرون ، المصدر السابق ، ص 122-125؛ سيدي محمد ولد محمد محفوظ، الادارة واشكالية التنمية في موريتانيا دراسة في مسار الاصلاح الاداري 1960-2000، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2002، ص 58.
(7) توفيق المديني، المصدر السابق، ص389.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

أسماء قادة الانقلاب، ولم يقدم أدلة كافية على ذلك الانقلاب ، مما دفع بالبعض إلى عد الأمر لا يعدو كونه ذريعة لاعتقال بعض الشخصيات التي لا تروق لنظام الرئيس محمد خونا ولد هيدالة.[1]

وبسبب تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، ونتيجة لتفرد ولد هيدالة بالسلطة ، وتقربه من الزنوج والاخوان المسلمين ، وابعاد خصومه السياسيين بالتصفية مثل الناصريين واليسار الشيوعي ، واضطهاده لانصار ولد داده ، كل ذلك دفع العامل الخارجي الذي يتطلع الى البحث عن مصالحه في موريتانيا الى الاسهام في تدبير الانقلاب العسكري ضد نظام ولد هيدالة يوم 12 كانون الاول عام 1984، في انقلاب ابيض قاده رئيس اركان الجيش العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايع[2]، الذي كان بتدبير فرنسي وبمباركة مغربية عندما اقنع الرئيس الفرنسي ميتران ، الرئيس محمد خونا ولد هيدالة لحضور مؤتمر يجمع زعماء الدول الافريقية وفرنسا ، الأمر الذي مكن العقيد ولد الطايع من السيطرة على الحكم في البلاد، وكان العقيد ولد الطايع قد أعد لهذا الانقلاب إعداداً جيداً وبمشاركة بعض الضباط الكبار في الجيش الموريتاني في بوروندي ، وعلى الرغم من شكوك ولد هيدالة من مغادرة البلاد، لكنه استجاب لدعوة الرئيس الفرنسي، الأمر الذي مكن العقيد ولد الطايع من السيطرة على الحكم في البلاد، وكان العقيد ولد الطايع قد أعد لهذا الانقلاب إعداداً جيداً وبمشاركة بعض الضباط الكبار في الجيش الموريتاني.[3]

بعد نجاح الانقلاب قام الرئيس ولد الطايع برفع حظر التجوال الذي فرض على البلاد يوم الانقلاب، وأعيد فتح المطارات والحدود، وتم اعتقال الرئيس ولد هيدالة عقب عودته إلى البلاد بعد يومين من الانقلاب، وتم نقله إلى أحد المعسكرات من أجل احتجازه فيها، وتم تشكيل حكومة جديدة في البلاد، ضمت خمسة عشر وزيراً، تسعة منهم مدنيون، وستة عسكريون، واحتفظ ولد الطايع في تلك الحكومة بمنصب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع فضلا عن رئاسة الجمهورية.[4]

كان من أبرز نتائج الانقلاب إطلاق سراح السجناء السياسيين، كما عمل الرئيس ولد الطايع على إعادة ترتيب علاقات البلاد الخارجية، فأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في14 نيسان 1985، ومع ليبيا في 23 أيار 1985، وأعيد فتح سفارات البلدين في العاصمة نواكشوط.[5]

كان وصول الرئيس ولد الطايع الى الحكم في موريتانيا يمثل متنفساً للشعب الموريتاني، الذي كان يعاني كثيراً من نظام الرئيس محمد خونا ولد هيدالة، لأنه كان نظاماً مستبداً ، قام بتضييق الحريات العامة، وكرس الدكتاتورية الفردية، وكان نظاماً شديد السطوة ، يضطهد خصومه، إذ جمع الرئيس محمد خونا ولد هيدالة مقاليد الأمور في البلاد كلها بيده لذلك استبشر الشعب الموريتاني خيراً بقدوم النظام الجديد في موريتانيا ، الذي وعد الشعب الموريتاني بتكريس الهوية العربية الإسلامية للبلاد وتحقيق التحول الديمقراطي،وإصلاح الوضع الاقتصادي.[6]

()1 مصطاف حمودي أحمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص157.

()2 معاوية ولد سيدي احمد الطايع: ولد في مدينة اطار شمال موريتانيا في عام 1941، اكمل دراسته الابتدائية فيها والثانوية في مدينة روسو، كما انهى الدراسة العسكرية في فرنسا، كان احد اعضاء اللجنة العسكرية التي اطاحت بنظام ولد داده، وقد شغل مناصب سياسية وعسكرية، فكان وزير اول ثم رئيس اركان الجيش، ثم رئيساً للدولة، استمرت فترة حكمه 12عاماً، حتى اطيح به في انقلاب عسكري في 3 اب عام 2005. للمزيد ينظر: الجزيرة نت (المعرفة) ، 3 تشرين الثاني 2004 ، htt://WWW.aljazeera.net/ NR/97B4B3A9-FB7A-47F8-8965- C23C800E380C.htm>.

()3 محمود صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص123-124.

()4 مصطاف حمودي أحمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص 167.

()5 السيد ولد أباه وآخرون، المصدر السابق ، ص125-126.

()6هيفاء أحمد محمد ، المصدر السابق، ص58.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

شهد عهد الرئيس ولد الطايع انفتاحاً ديمقراطياً محدوداً ومتدرجاً ، وهو ما وعد به الشعب الموريتاني عند سيطرته على الحكم في البلاد، وتجسد فعلياً من خلال الانتخابات البلدية الأولى على مستوى مدن الولايات، التي جرت في 19 كانون الأول 1986، واكتسبت هذه الانتخابات أهمية كبيرة لأنها أول انتخابات تشهدها البلاد منذ استيلاء الجيش على الحكم، وتنافس فيها مرشحون كثيرون، مثلوا ألواناً مختلفة من الطيف السياسي في موريتانيا، وهذه التجربة الانتخابية ساعدت على ظهور بعض التجمعات سواء كانت دينية أم سياسية أم اجتماعية ، كان قد قمعها نظام الرئيس محمد خونا ولد هيدالة سابقاً، وكانت تلك الانتخابات أول انفتاح سياسي تشهده موريتانيا منذ قيام الحكم العسكري، برغم محدودية مجالها، إذ اقتصرت على مستوى مدن الولايات فقط. [1]

خامساً:- الانقلابات المضادة للرئيس ولد الطايع حتى عام 1990:

على الرغم من سياسة الرئيس ولد الطايع التي تمثلت بالانتعاش الاقتصادي للبلاد بعض الشيء، وشروعه في الانفتاح الديمقراطي المحدود، وقيام أول تجربة انتخابية في موريتانيا في كانون الأول 1986، والعمل على تدعيم اللغة العربية في مجال الإدارة والتعليم والإعلام[2]، وعلى الرغم من ذلك كله، ظهرت عدة محاولات انقلابية للسيطرة على نظام الحكم في البلاد، وكان أول تلك المحاولات هي المحاولة الانقلابية التي جرت في نهاية عام 1986، أي بعد مرور عامين فقط على تولي الرئيس ولد الطايع حكم البلاد، وهي محاولة الناصريين الانقلابية، اذ قام الرئيس ولد الطايع خلال العامين الأولين من حكمه بإقصاء بعض أعضاء اللجنة العسكرية من ذوي التوجه الناصري، الذين شاركوا معه في الانقلاب على الرئيس محمد خونا ولد هيدالة ، وكان ذلك بسبب عدم ثقته بهم، ولخوفه من قيامهم بمحاولة انقلابية ضده ولاسيما بعد توتر العلاقات الموريتانية – الليبية، إذ كان الناصريون في موريتانيا يحظون بالدعم الليبي، الأمر الذي أدى إلى قيام الرئيس ولد الطايع بإبعاد العناصر ذات التوجه الناصري في الجيش الموريتاني إلى خارج العاصمة نواكشوط ، ومما أسهم في زيادة شكوك الرئيس ولد الطايع تجاه العناصر الناصرية في الجيش الموريتاني، التقرير الذي قدمته المخابرات الأمريكية عن الجيش الموريتاني، والذي تضمن وجود ما يقارب ألف عنصر من الجيش الموريتاني الذين ينتمون إلى التنظيم الناصري أو من يحملون أفكار ناصرية، يعدون العدة للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة ولد الطايع[3]، مما أدى إلى اعتقال مجموعة من الضباط المحسوبين على التنظيم الناصري بتهمة الأعداد لانقلاب عسكري وإحباط المحاولة الانقلابية في مهدها ، وكان ذلك في نهاية عام 1986. [4]

في 14 اذار 1983 تم انشاء (حركة جبهة تحرير الافارقة الموريتانيين) المعروفة باختصار(افلام) وتعتبر هذه مرحلة جديدة في تاريخ النضال الزنجي في موريتانيا ، حيث ان الحركة الزنجية تعتبر ان الافارقة السود هم السكان الاصليون في موريتانيا وان الاغلبية العربية هي اغلبية استوطنت الاراضي باسم الاسلام ، الا ان (حركة افلام) لا تركز على هذا الجانب بشأن تحديد الهوية فهي تعتبر ان السياسة العروبية التي ينتهجها الحكام هي التي تؤدي الى تهميش السود وعزلهم عن محيطهم الافريقي ، لذلك فهي تتبنى في حراكها منحنين ، الاول ثقافي والذي تمثل بقطع الطريق على سياسة التعريب ومواجهة كل مخططات التذويب الثقافي للزنوج ضمن المجتمع العربي من

(1) مصطاف حمودي أحمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص 169.
(2) محمد علي داهش المغرب العربي المعاصر، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 246-247.
(3) محمد صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص124.
(4) مصطاف حمودي أحمد العزاوي ، المصدر السابق ، ص 170.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

خلال مقاطعة اللغة والثقافة العربية من قبل المجموعات الزنجية[1]، اما الثاني فهو سياسي تمثل بالمحاولة الانقلابية التي قادها الزنوج ، في تشرين الاول عام 1987 جاءت بقيادة الجناح العسكري لـ "حركة افلام الزنجية " داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية ، والتي اعلنت في عام 1986 برنامجها السياسي الذي يعبر عن نظرتها الى الشان الداخلي الموريتاني من خلال وثيقة حملت اسم "بيان الزنوج الموريتانيين المضطهدين" والذي فيه دعوة صريحة الى حمل السلاح ومجابهة العرب الذين وصفوهم بالمستبدين، وقد كانت اول محاولة انقلابية يقوم بها الزنوج بمساعدة اطراف خارجية على اثر طرد وزير الداخلية الموريتاني من اصل زنجي (آن آمدو زكريا) من منصبه من قبل الرئيس ولد الطايع عام 1986. [2]

لم تكن تلك المحاولة تهدف فقط إلى تغيير نظام الحكم، بل إلى تغيير جوهر الدولة وهويتها العربية ، وإنهاء الانتماء العربي لموريتانيا وإخراجها من الجامعة العربية ومحيطها العربي والمغربي، وإعلان جمهورية زنجية تحمل اسم جمهورية (والو- والو) وهو اسم مشتق من الولوف نسبة إلى مدينة زنجية قديمة كانت توجد على ضفة نهر السنغال، ونقل العاصمة إلى جنوب البلاد إذ تتركز غالبية الزنوج هناك.[3]

تمكنت الحكومة الموريتانية من إفشال تلك المحاولة في يوم 22 تشرين الأول 1987، والتي ظهر فيها أن جميع رموز ذلك الانقلاب هم من الزنوج الموريتانيين، ويذكر أن الانقلاب قد تم اكتشافه قبل (48) ساعة من تنفيذه من قبل ضابط فرنسي، إذ اطلع على تفاصيله في مقر الاستخبارات الفرنسية، التي لم تشأ التدخل في الموضوع ، إلا أن الضابط الفرنسي اتصل بالقيادة الموريتانية وكشف لها تفاصيل ذلك الانقلاب ، وكان ذلك بدافع كما قال ذلك الضابط "أن ضميره لا يمكنه أن يتحمل المذابح الجماعية ضد ذلك الشعب الطيب الذي زاره ذات يوم".[4]

شهد شهر آب عام 1987 محاولة انقلابية، لكن هذه المرة لم تكن من قبل الحركة الزنجية ، فقد كانت من قبل عناصر حزب البعث ، إذ اتهم مجموعة من الضباط المنتمين إلى حزب البعث بالقيام بهذه المحاولة، إلا أنها فشلت وتم توقيف هؤلاء الضباط ، وفي تموز 1988 أصدرت أحكاماً بالسجن ضدهم تتراوح بين أربع وخمس سنوات.[5]

ومن خلال ماتقدم ، يلاحظ من كثرة الانقلابات الفاشلة في موريتانيا ، ان بعض من تلك الانقلابات لم تكن حقيقية بل انها جاءت من قبل النظام الحاكم نفسه، من اجل اقصاء خصومه السياسيين وابعادهم عن منافسته وبالتالي الوصول الى السلطة.

وقد شهدت البلاد ، المحاولة الانقلابية الثانية لحركة (افلام) عام 1990وذلك بعد فشل المحاولة الانقلابية الزنجية الأولى في تشرين الأول 1987، أخذت حركة (افلام) تعمل على إثارة المشاكل للحكومة الموريتانية، وفي هذا السياق أخذ التيار الزنجي في موريتانيا بإقناع الحكومة السنغالية بضرورة الضغط على موريتانيا من أجل تقديم تنازلات سياسية لصالح الزنوج الموريتانيين، ومن أجل تحقيق ذلك قام الرئيس السنغالي عبدو ضيوف في 13 نيسان 1988، بمقابلة وفداً من الزنوج الموريتانيين برئاسة (تيرنو منتقى تال) الزعيم الروحي لحركة افلام في موريتانيا، وكان هدف تلك المقابلة مطالبة الزنوج الموريتانيين للحكومة السنغالية باستعادة حقوق الزنوج المغتصبة في موريتانيا (كما ادعى الوفد الزنجي). [6]

---

(1) جاسم محمد احمد ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة (1991-2005)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2011، ص92.
(2) توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص 390.
(3) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000 ، ص 194.
(4) محمود صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص126.
(5) مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق ، ص 172-173.
(6) المصدر نفسه ، ص173.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

اخذت الحكومة السنغالية تدعم الحركات الزنجية المعارضة للحكومة الموريتانية، إذ ظهر ذلك واضحاً من خلال دعم السنغال للحركات الانقلابية الزنجية وادى ذلك إلى تأزم الأوضاع بين البلدين[1]، ومما ساعد على زيادة الدعم السنغالي للزنوج الموريتانيين النزاع الحدودي الذي حصل بين البلدين في نيسان 1989، الذي كان سببه الاشتباك على الحدود بين الرعاة الموريتانيين والمزارعين السنغاليين، الأمر الذي أدى إلى تفجر الوضع بين البلدين بعد مقتل اثنين من السنغاليين[2]، ويلاحظ إن الدعم الخارجي للزنوج الموريتانيين جعلهم يقومون بمحاولة انقلابية أخرى فشلت أيضاً، إذ قامت حركة افلام بالاتصال ببقايا تنظيم الحركة داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية ، ولا سيما الجناح العسكري للحركة الذي كان يعمل داخل الجيش الموريتاني، للإعداد لانقلاب عسكري جديد.[3]

تمكنت الحركة الزنجية (افلام) من إعادة تنظيم نفسها من جديد وذلك بالاتصال مع بقايا التنظيم من جناحها العسكري الذي يعمل داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية مستفيدة من الخلافات مع السنغال والدعم الذي حظيت به فبدأت بالإعداد والتخطيط لانقلاب عسكري أخر ضد حكومة ولد الطايع ، وذلك بعد تنقيح الأخطاء التي وقعوا فيها في محاولة عام 1987[4]، اذ تم التنسيق بين الجناح العسكري للحركة وسلاح الطيران للتخطيط للانقلاب الجديد الذي كان يهدف إلى الانقضاض على القصر الرئاسي مستغلين الاحتفالية التي أقيمت في مساء يوم 27 تشرين الثاني 1990 التي كانت تقام قبل يوم من عيد الاستقلال الوطني[5]، كان الانقلابيون يهدفون إلى القيام بهجوم جوي على القصر وتدميره بمن فيه، بما في ذلك تصفية الرئيس ولد الطايع وكبار معاونيه من ذوي المناصب الحساسة والمهمة من قادة الأركان والوحدات العسكرية الأساسية والمهمة داخل العاصمة الموريتانية، وبعد ذلك يتم الاستيلاء على المواقع الحساسة فيها بوساطة مجموعة مكلفه بتلك المهمة لغرض إكمال السيطرة على العاصمة.[6]

وعلى الرغم من ذلك ، إلا أن تلك المحاولة تم الكشف عنها بوساطة الرئيس ولد الطايع الذي كان حذراً إلى درجة عالية بصفته ضابطاً عمل في سلك الاستخبارات مدة طويلة، فقد تمكن من رصد حركة غير طبيعية لوحدات الحراسة عند بوابة القصر، وكانت خارج السياقات التي تم الاتفاق عليها مسبقاً مع المشرفين على الحفل، إذ لاحظ الرئيس وجود قيادات عسكرية من الزنوج غير مشمولة في مهام امن الاحتفال، لذلك قام باتخاذ الإجراءات اللازمة واصدر أوامره بإلغاء الحفل وبدأت إجراءات استباقية و ولم يمر وقت طويل حتى تم إلقاء القبض على الضباط الزنوج الموجودين في العاصمة والوحدات القريبة منها، التي كشفت عنهم التحقيقات فيما بعد اشتراكهم في الإعداد للانقلاب العسكري.[7]

كانت من بين أهم نتائج الانقلاب هي إدراك الحكومة الموريتانية، أن التغيير الداخلي المطلوب هو أكثر من توسيع الانتخابات البلدية لتشمل(32 بلدية)عام 1987 ثم تعميم التجربة إلى القرى والأرياف، لتشمل(208 بلدية) في انتخابات 7 كانون الاول 1990، كما أن التغيير أكثر من أنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1990[8]، لذلك اتجهت الحكومة الموريتانية إلى الانفتاح الديمقراطي وإعلان التعددية الديمقراطية في خطاب الرئيس ولد

---

(1) المصدر نفسه ، ص 174.
(2) عبدالله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ، 1998، ص202.
(3) محمد صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص126.
(4) توفيق المديني، المصدر السابق، ص209.
(5) محمود صالح الكروي ، المصدر السابق ، ص126.
(6) توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص209.
(7) محمود صالح الكروي ، المصدر السابق،ص126، توفيق المدني، المصدر السابق ، ص209.
(8) السيد ولد أباه واخرون ، المصدر السابق ، ص127.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

الطايع في 14 نيسان1991، ليبدأ عهد جديد للدولة الموريتانية اتسم بنوع من الاستقرار وغياب مسلسل الانقلابات لعقد من الزمن.[1]

ومن ذلك كله ، ان مدة الحكم العسكري لموريتانيا(1978-1990) التي تميزت بكثرة الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة ، وظهور محاولتين زنجيتين لقلب نظام الحكم، وتغيير هوية الدولة العربية، تحت ذريعة ان الزنوج مهمشين في البلاد، وعلى الرغم من أنهم أقلية في البلاد، إلا أنهم يتمتعون بكامل حقوقهم في وطنهم، ولا يوجد تهميش بحقهم من خلال حضورهم في مؤسسات الدولة ولا سيما المؤسسة العسكرية.

ومما تقدم ، فأن النظام السياسي الموريتاني لم يشهد اي اصلاح جدي في موريتانيا ، ويرجع السبب في ذلك الى هيمنة المؤسسة العسكرية وتحديداً الجيش على الحكم في موريتانيا ، اذ لم يسمح غياب الاطار الديمقراطي الفعلي الناتج عن الحزب الواحد في الحقبة المدنية لنظام المختار ولد داده، وحظر الاحزاب في الفترة العسكرية ، بتوفير شروط مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية وتسيير الاقتصاد بما يحقق الاستقرار للشعب الموريتاني .

الخاتمـــــــــــة:

شهدت موريتانيا العديد من التغييرات الداخلية والخارجية ، بعد أن حصلت على استقلالها بشكل رسمي في عام 1958 ، فإذا نظرنا إلى الأوضاع الداخلية نرى أن موريتانيا لم تتمكن من التخلص من المشكلات التي كانت تعانيها خلال حقبة الاستعمار الفرنسي وذلك نتيجة سوء الحكومات التي تولت القيادة ناهيك عن أوضاعها المتردية على كافة الأصعدة .

عقب حصول موريتانيا على الاستقلال بدأ تأسيس الجيش الموريتاني ، ليكون السد المنيع للدولة من أي اعتداء او تدخل خارجي ، ذلك الجيش لم يكن بالمستوى المطلوب للدفاع عن اراضيه من أي تدخل خارجي نتيجة الهيكلية البدائية له ، إذ كان يفتقر إلى العدة والعدد والتمويل وأقتصر على بعض التدريبات التي كانت توجّه له من الضباط الفرنسيين التابعين للحكومة الموريتانية . كان لذلك الجيش شبه النظامي دوراً كبيراً في الحياة السياسية في موريتانيا ، أذ نلاحظ خلال حقبة الدراسة قيام العديد من الانقلابات العسكرية في البلاد ، أثّرت سلباً في تردي أوضاع البلد المتردية اصلاً ، فلم يكن هدف تلك الانقلابات الاصلاح السياسي وايصال البلد إلى بر الأمان، بل كان هناك انقلابات عسكرية متكررة لم يكن لها أي دور ايجابي في إصلاح اوضاع البلد بل زادت من سوء الوضع تعقيداً وارباكاً . أما إذا ما نظرنا إلى السياسة الخارجية للبلد خلال تلك الحقبة ، نلاحظ أن تدخل موريتانيا في حرب الصحراء أسهم بشكلٍ كبير في زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية ، وهو ما فتح المجال لقيام الانقلابات العسكرية في البلاد .

المصـــادر

اولاً:- الكتب العربية والمعربة:

1- ابراهيم محمد، العنف السياسي في افريقيا الانقلابات في موريتانيا ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2010 .
2- احمد الديين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
3- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة أفريقيا، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.
4- اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

1() المصدر نفسه ، ص129.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

5- إسماعيل ولد محمد الخيرات ، التيارات السياسية في موريتانيا ادوار لم تكتمل ، المطبعة المصرية ، نواكشوط ، 2007.
6- توفيق المديني ، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل : دراسة تاريخية سياسية ، منشورات اتحاد الادباء العرب ، دمشق، 2006 .
7- صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960.
8- عبد الاله بالقزيز ، السياسة في الميزان بين الجيش والسلطة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2002.
9- عبد الباري عبد الرزاق النجم، جمهورية موريتانيا الإسلامية (دراسة في وضعية موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية، السياسية) ، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1966.
10- عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦.
11- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.
12- عبد الوهاب الكيالي و كامل الزهيري، موسوعة السياسة ، ج6، ط6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.
13- عبدالله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ، 1998.
14- عبدالله هدية، قضايا سياسية عربية معاصرة، مكتبة أم القرى، الكويت، 1984.
15- علي الشامي، الصحراء الغربية عقد التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980.
16- عمر يوسف مقلد ، موريتانيا الحديثة او العرب البيض في افريقيا السوداء ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت ، د.ت.
17- مجموعة باحثين، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية ، تحرير: حمدي عبد الرحمن، منتدى العلاقات العربية والدولية ، الدوحة ، 2015.
18- محمد احمد الرويثي، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل دراسة ديموغرافية ، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999.
19- محمد علي داهش المغرب العربي المعاصر، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.
20- المختار ولد داده ، موريتانيا في مهب العواصف والامواج (مذكرات المختار ولد داده) ، منشورات كارتلا ، باريس ، 2004.
21- يحي ابو زكريا ، موريتانيا المسلمة بين الاسلام والتغريب ، ناشري ، د.م ، 2003.

ثانياً:- الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- جاسم محمد احمد ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة (1991-2005) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2011.
2- السالكة المحجوب عبد الفتاح واخرون ، مقترح تقرير المصير ومستقبل النزاع في الصحراء الغربية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي ، الجزائر ، 2016.
3- سيدي محمد ولد محمد محفوظ، الادارة واشكالية التنمية في موريتانيا دراسة في مسار الاصلاح الاداري 1960-2000، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2002.
4- الشيخ ولد محمد الامين ،المؤسسة العسكرية في موريتانيا ودورها في التحولات السياسية 1960-1991، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 2015.
5- طه عبد الرزاق طه الدباغ الايوبي ، مشكلة الصحراء الغربية1975- 1998 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة الموصل، 2005.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

6- عبد محمد شلاش الجبوري، ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا 1978-1990 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2013 .
7- علي بدوي علي سالمان ، الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا (1903-1960)، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2003.
8- مازن عبد الجبار عبد اللطيف الشام ، المختار ولد داده ودوره في بناء دولة موريتانيا 1958- 1968، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد ، 2011.
9- محمد عبدالله ولد محمد بوي، الدور السياسي للجيش الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط ، 2007.
10- مصطاف حمودي أحمد العزاوي، الأحزاب السياسية في موريتانيا 1947-1991 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2013.
11- هاجر رزقي، تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا 1967-2008، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ، الجزائر، 2015.
12- هادية نصيرة ، قضية الصحراء الغربية 1975-2000، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014.
13- هدى حسين موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005.

ثالثاً:- البحوث المنشورة:

1- احمد ماجد عبد الرزاق ، اتفاقية مدريد الثلاثية 14تشرين الثاني 1975 وموقف اطراف النزاع على الصحراء الغربية منها ، مجلة ديالى للعلوم الانسانية ، العدد(38)، جامعة ديالى ، 2009.
2- ازهار محمد عيلان الغرباوي ، التطورات السياسية في موريتانيا 1934-1967، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد(20) ، العدد(3)،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2009.
3- بطرس غالي وآخرون، حرب الصحراء في المغرب العربي(ملف وثائقي)، مجلة السياسة الدولية ، العدد (44) ، القاهرة ، 1976.
4- جاسم شعلان، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الامن(بحث في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة بابل، المجلد (19) ،العدد (4) ، جامعة بابل ، 2011.
5- السيد ولد اباه ، التعددية الديمقراطية وازمة الدولة الوطنية في موريتانيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(198) ، القاهرة ، 1995.
6- صلاح العقاد ، قيام وسقوط نظام ولد داده في موريتانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(54)، القاهرة ، 1978.
7- عبد الامير عباس الحيالي، مشكلة الصحراء الغربية والامن القومي العربي ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد (25) ، جامعة ديالى ، 2007.
8- عبد محمد شلاش ، اثر الاوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب 10تموز 1978 في موريتانيا ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد(5) ، العدد(15) ، جامعة تكريت ،2013.
9- محمد بوبوش ، النظام السياسي الموريتاني واشكالية التحول الديمقراطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (372) ، القاهرة ، 2010.
10- محمود صالح محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(31)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
11- نبيه الأصفهاني، محور الصراع في الصحراء الاسبانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (39) ، القاهرة ، 1975.
12- نقولا زيادة، العالم العربي المغرب ، مجلة شؤون عربية، العدد(21) ، تونس، 1982.
13- هيفاء احمد محمد ، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني ، مجلة دراسات دولية ، العدد(42) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2009 .

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (19) مارس 2021
Volume (19) March 2021
IJOHSS

رابعاً:- المواقع الالكترونية:

1- الموقع الإلكتروني الرسمي للقوات المسلحة الوطنية الموريتانية / النشأة.
http:/ / WWW.armee.mr / index.php/2012-06-02-13-31 (15/1/2015)
2- تحقيق قام به موقع اقلام الموريتاني ، تحت عنوان تحطم طائرة بوسيف محاولة لفك لغز حير الموريتانيين .
http: //WWW.aqlame.com/article4382.html
3- الرئيس الموريتاني السابق محمد خونا ولد هيداله، الجزيرة نت (المعرفة) 2004/10/30:
http:// www.aljazera.net /Nr/exeres/aa6e3AA43/fa88-4e64-a538 f6e52363f593.htn.
4- الجزيرة نت (المعرفة) ، 3 تشرين الثاني 2004 ،
htt://WWW.aljazeera.net/NR/97B4B3A9-FB7A-47F8-8965- C23C800E380C.htm>.

DOI: 10.33193/IJoHSS.19.2021.214